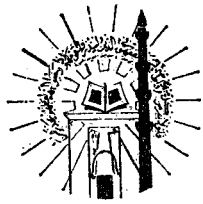

من مطبوعات الجامعة الاسلامية
بالمدينة المنورة ١٣٩٦ هـ

- ٩ -

حكم الإسلام

فيمن زعم أن القرآن متناقض، أو مشتمل على بعض الخرافات
أو وصف الرسول صلى الله عليه وسلم بما يتضمن تنقصه أو الطعن
في رسالته، والرد على الرئيس أبي رقيبة فيما نسب إليه من ذلك

لسماحة الشيخ

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

رئيس إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد

طبع في

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام

توزيع الجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن أهتدى بهداه ، أما بعد : فقد نشرت صحيفة « الشهاب » اللبنانية في عددها الصادر في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٩٤ هـ ، الموافق ١ نيسان سنة ١٩٧٤ م فقرات خطيرة من خطاب الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة ، الذى ألقاه في مؤتمر المدرسين والمربين لمناسبة الملتقى الدولى ، حول الثقافة الذاتية والوعى القومى ، يتضمن الطعن في القرآن الكريم بأنه متناقض ، ومشتمل على بعض الخرافات ، ووصف الرسول محمداً — صلى الله عليه وسلم — بأنه إنسان بسيط يسافر كثيراً في الصحراء ، ويستمع الى الخرافات البسيطة السائدة في ذلك الوقت ، وقد نقل تلك الخرافات الى القرآن ، وهذا نص ما نشرته الصحيفة المذكورة :

بورقيبة في خطاب بالملتقى الدولى حول الثقافة .

القرآن متناقض حوى خرافات ، مثل قصة أهل الكهف ، وعصا موسى ؟ !

عقد في تونس ، أواخر الشهر الماضى ، مؤتمر للمدرسين والمربين ، لمناسبة الملتقى الدولى حول الثقافة الذاتية ، والوعى القومى ، وقد ألقى الرئيس بورقيبة — رئيس الجمهورية التونسية ، الحالى ، والرئيس المرتقب للجمهورية العربية الإسلامية ، التى أعلن عن قيامها ، على أساس الإسلام بين ليبيا وتونس — خطاباً طويلا بالمدرسين نشرته الصحف التونسية على فقرات ، وقد تعرض — الرئيس بورقيبة — لقضايا فكرية هامة ، وأجرى عملية نقد جريئة وعلنية لنصوص قرآنية ثابتة ، خلص أنها متناقضة ، حيناً ، وخرافية حيناً آخر ، وقد نشرت نص الخطاب جريدة « الصباح » التونسية على جزأين في عددين صدرا بتاريخ ٢٠ و ٢١ من شهر آذار ، مارس الماضى ، وقد عملت وسائل الاعلام الرسمية على حذف النقاط النافرة في الخطاب

وسنورد النقاط المحذوفة التي سمعت حية من الرئيس التونسي ، ثم نورد ما نشرته جريدة « الصباح » حرفياً :

(١) إن في القرآن تناقضا لم يعد يقبله العقل بين (قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا) ، و(إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) .

(٢) الرسول محمد صلى الله عليه وسلم كان إنساناً بسيطاً يسافر كثيرا عبر الصحراء العربية ، ويستمع الى الخرافات البسيطة السائدة في ذلك الوقت ، وقد نقل تلك الخرافات الى القرآن ، مثال ذلك : عصا موسى ، وهذا شيء لا يقبله العقل ، بعد أكتشاف باستور ، وقصة أهل الكهف .

(٣) إن المسلمين وصلوا إلى تأليه الرسول محمد ، فهم دائما يكررون محمد — صلى الله عليه وسلم — الله يصلي على محمد — وهذا تأليه لمحمد ، وقد دعى ، في ختام خطابه ، المربين وأهل التعليم الى تلقين ما قاله حول الإسلام الى تلاميذهم . أنتهى المقصود مما ذكرته صحيفة « الشهاب » عن خطاب الرئيس أبي رقيبه ، وقد أفزع هذا المقال كل مسلم قرأه أو سمعه لما اشتمل عليه من الكفر الصريح ، والجرأة على الله سبحانه وتعالى وعلى رسوله — صلى الله عليه وسلم — من رئيس دولة تنتسب إلى الإسلام ، كان المفروض عليه أن يدافع عن دينه ، وعن كتاب ربه ، وعن رسوله محمد — صلى الله عليه وسلم — لو سمع مثل هذا المقال ، أو ما هو أخف من أى حد ، ولكن الأمر كما قال سبحانه : (فإنها لاتعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور ، ربنا لا تزغ قلوبنا بعد أن هديتنا وهبلنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب) .

ولما قرأت هذا المقال في صحيفة « الشهاب » بادرت بإرسال برقية للرئيس المذكور بتاريخ ٧ ٤ ١٣٩٤ هـ ، هذا نصها :

فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة : .

نشرت صحيفة « الشهاب » بعدد ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٩٤ هـ حديثا نسب اليكم غاية في الخطورة ، يتضمن الطعن في القرآن الكريم بالتناقض ، والاشتمال على الخرافات والطعن في مقام الرسالة المحمدية العظيم .

وقد أزعج ذلك المسلمين وأستنكروه غاية الاستنكار ، فإن كان ذلك صدر منكم فالواجب — شرعاً — المبادرة الى التوبة النصوح منه وإعلانها بطرق الاعلان الرسمية

والأوجب أعلان بيان رسمي صريح بتكذيبه واعتقاد خلافه كي يطمئن المسلمون وتهدأ ثائرتهم من هذه التصريحات الخطيرة .

ونسأل الله تعالى أن يوفق الجميع لما فيه الخير والصلاح في الدنيا والآخرة ، وللتوبة من جميع الآثام ، سرها وجهرها ، وأن يعز الإسلام وأهله وأوطانه أنه سميع مجيب .

رئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عبد العزيز بن عبد الله بن باز

ثم أرسلت برقية أخرى مني ومن المشايخ : حسنين محمد مخلوف ، وأبي الحسن على الحسنى الندوى ، وأبي بكر محمود جومى ، والدكتور محمد أمين المصرى ، وذلك بتاريخ ١٦ ٤ ١٣٩٤ هـ هذا نصها :

السيد الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية . تونس . .

نسبت اليكم صحيفة « الشهاب » بعددها الصادر بتاريخ ٢٣ ربيع الأول تصريحات مكفرة لما فيها من الطعن في القرآن الكريم ، والمصطفى — صلى الله عليه وسلم — ، ودعوتكم لرجال التعليم لنشرها بين الطلاب .

فإن كنتم قد اقترفتموها ، فالواجب عليكم المبادرة الى التوبة والعودة الى الإسلام والأوجب عليكم المبادرة الى التكذيب الصريح ، ونشره في العالم بجميع وسائل النشر ، وأعلان عقيدتكم الإسلامية الصحيحة في الله تعالى وكتابه ورسوله ، تبرءة من الكفر ، وتسكيناً للفتن ، وتطميناً للمسلمين في سائر الدول ، وتقريراً لصلاحيتكم لحكم أمة اسلامية عريقة في الإسلام ، وإن عدم التكذيب دليل على الاصرار على الردة ، ومثار فتن لا يعلم عواقبها إلا رب العالمين ، تحمل وزرها ووزر من يرتكس فيها الى يوم الدين ، (والذى تولى كبره منهم له عذاب عظيم) .

ابو الحسن على الحسنى الندوى — عبد العزيز عبد الله بن باز
أمين ندوة العلماء لكنوا الهند — رئيس الجامعة الإسلامية
وعضو رابطة العالم الإسلامى بمكة المكرمة — بالمدينة المنورة
أبو بكر محمود جومى — الدكتور محمد أمين المصرى — حسنين محمد مخلوف
قاضى قضاة ولايات شمال نيجيريا جامعة الملك عبدالعزيز بمكة — مفتى الديار المصرية سابقاً

ثم اطلعت على صحيفة « الصباح » التونسية فألفيتها قد ذكرت ، في عددها الصادر في ٢١ مارس ١٩٧٤ م طبق ما نقلته عنها صحيفة « الشهاب » فيما يتعلق بعصا موسى ، وقصة أهل الكهف ، كما ألفيتها قد نصت على منكر شنيع ، في عددها الصادر في ٢٠ مارس ١٩٧٤ م ، وقع في خطاب الرئيس المذكور ، لم تشر اليه صحيفة « الشهاب » وهذا نصه

على أني أريد أن ألفت نظركم الى نقص سأبذل كل ما في وسعى لتداركه ، قبل أن تصل مهمتى الى نهايتها وأريد أن أشير بهذا الى موضوع المساواة بين الرجل والمرأة ، وهى مساواة متوفرة في المدرسة وفي المعمل ، وفي النشاط الفلاحى ، وحتى في الشرطة لكنها لم تتوفر في الارث ، حيث بقى للذكر حظ الانثيين ، إن مثل هذا المبدأ يجد ما يبرره ، عندما يكون الرجل قواماً على المرأة وقد كانت المرأة ، بالفعل ، في مستوى اجتماعى لا يسمح بإقرار مساواة بينها وبين الرجل ، فقد كانت البنت تدفن حية ، وتعامل بإحتقار ، وها هى اليوم تقتحم ميدان العمل ، وقد تضطلع بشئون أشقائها الاصغر منها سنا ، فزوجتى — مثلا — هى التى تولت السهر على شئون شقيقها المنذر ، وتكبدت — من أجل ذلك — كل متاعب العمل الفلاحى ، ووفرت له سبل التعليم ، وحرصت على تحقيق أمنية والدها الذى كان يرغب في توجيه ابنه نحو المحاماة ، فهل يكون ، من المنطق ، في شئ أن ترث الشقيقة نصف ما يرثه شقيقها في هذه الحالة ، فعلينا أن نتوخى طريق الاجتهاد في تحليلنا لهذه المسألة ، وأن نبادر بتطوير الاحكام التشريعية ، بحسب ما يقتضيه تطور المجتمع وقد سبق أن حجرنا تعدد الزوجات بالاجتهاد في مفهوم الآية الكريمة ، ومن حق الحكام — بوصفهم أمراء المؤمنين — أن يطوروا الاحكام بحسب تطور الشعب ، وتطور مفهوم العدل ، ونمط الحياة .

هكذا في الصحيفة المذكورة ، وهذا — إن صح صدوره منه — فهو نوع آخر من الكفر الصريح ، لأنه زعم أن إعطاء المرأة نصف ما يعطاه الذكر نقص ، وليس من المنطق البقاء عليه بعد مشاركة المرأة في ميدان العمل — كما ذكر — أنه حجر تعدد النساء بالأجتهاد ، وأنه يجب تطوير الأحكام الشرعية بالاجتهاد حسب تطور المجتمع ، وذكر أن هذا من حق الحكام لكونهم أمراء المؤمنين ،

وهذا من أبطل الباطل ، وهو يتضمن شراً كثيراً ، وفساداً عظيماً سيأتي التنبيه عليه — إن شاء الله — .

ثم في يوم الأربعاء الموافق ١ ٥ ١٣٩٤ هـ زارني ، في مقر الجامعة الإسلامية بالمدينة ، سعادة السفير التونسي لدى المملكة ، وسلم لي رسالة من الوزير مدير الديوان الرئاسي ، الشاذلي القليبي ، برقم ٤٠٦ وتاريخ ١١ ماي ١٩٧٤ م ، وهذا نصها :

فضيلة الشيخ السيد عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، رئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة . المملكة العربية السعودية . . .

أما بعد : فأتشرف بإعلامكم أن فخامة الرئيس الجليل قد أطلع على برقيتكم المؤرخة ٢٣ ربيع الأول ١٣٩٤ هـ ، وهو إذ يشكر لكم حسن عنايتكم ، وقيامكم بالنصيحة لله ، ولرسوله ، ولأئمة المسلمين وعامتهم . يرجو أن لا يغيب عن أذهان سائر اخواننا المسلمين أن الحبيب بوقيبة انما جاهد فرنسا لإعلاء كلمة الله والوطن وأرجاع تونس دولة مستقلة ، دينها الإسلام ، ولغتها العربية ، وهو أول بند من بنود دستورها ، وما كان ليدور بخلد فخامته الطعن في كتاب الله ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولا في مقام الرسول الأكرم — عليه أفضل الصلاة والتسليم — وهو الذي نصر الحق بالحق ، وهدى الى الصراط المستقيم ، إني أرسل اليكم ، صحبة هذا ، نص خطاب فخامة الرئيس ، بمناسبة المولد النبوي الشريف ، حتى تكونوا على بينة من الأمر .

نسأل الله تعالى أن يعين الجميع على ما فيه خير الدين والدنيا وأن يهدينا الى ما فيه خير أمتنا الإسلامية وصلاحها .

وتفضلوا بقبول أزكى تحياتي . . .

الشاذلي القليبي

الوزير مدير الديوان الرئاسي

وقد أجبت معاليه بما نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبد الله بن باز الى حضرة المكرم معالي الوزير مدير الديوان الرئاسي ، الشاذلي القليبي وفقه الله لما فيه رضاه .

أما بعد : فيسرني أن أذكر لمعاليكم أن رسالتكم رقم ٤٠٦ وتاريخ ١١ ماى ١٩٧٤ م قد وصلتني بيد سعادة السفير التونسى لدى المملكة العربية السعودية ، وعلمت ما تضمنته من الافادة عن أطلاع فخامة الرئيس على برقيتى المتضمنة نصيحته بإنكار ما نسب اليه من الطعن في كتاب الله العزيز وفي مقام الرسول الأمين — صلى الله عليه وسلم — إن كان لم يقع منه ذلك — أو إعلان التوبة ، إن كان وقع منه ذلك ، كما علمت منها ما ذكرتم عن فخامته من شكرى على ما قمت به من واجب النصيحة ، ورغبة فخامته في أن لا يغيب عن أذهان سائر المسلمين أن الحبيب بورقيبة إنما جاهد فرنسا لاعلاء كلمة الله والوطن وإرجاع تونس دولة مستقلة ، دينها الإسلام ، ولغتها العربية ، وهو أول بند من بنود دستورها ، الى آخر ما ذكره معاليكم .

وإني لأرجو من معاليكم تبليغ فخامته شكرى له على ما أبداه من الشكر والمحبة للنصيحة ، وما قام به من الجهود الطيبة لصالح تونس وشعبها ، وسؤالى المولى — عز وجل — أن يجزيه ، عن الجهود التى بذلها في صالح البلاد التونسية وشعبها ، خيراً مع إعلام فخامته بأن ما ذكر لا يكفى في إنكار ما نسب اليه — إن كان لم يقع — كما أنه لا يكفى عن إعلان التوبة بطرق الاعلام الرسمية ، إن كان قد وقع ، لأن ذلك هو الواجب عليه ، ولأن في عدم إعلان ذلك دلالة على وقوعه والاصرار عليه مع ما في ذلك من الدعاية الى الكفر والضلال ، والتنقص لكتاب الله وللرسول — عليه الصلاة والسلام — وقد علم بالأدلة الشرعية أن المنكر اذا أعلن وجب إنكاره علناً ، أو إعلان التوبة منه ، إن كان واقعاً ، كما قال الله سبحانه : (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ، إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم) ، وليس في اعلان ذلك نقص على فخامته ولا غظاظة ، بل ذلك شرف له ، ودليل على انصافه وعلو همته ، وعلى رغبته في إيثار الحق ، ولا يخفى أن التمادى في الباطل نقص ورذيلة ، وأن الرجوع الى الحق وإعلانه شرف وفضيلة ، بل فريضة من أهم الفرائض ، ولا سيما مثل هذا المقام الذى يترتب عليه كفر وإسلام ، وقد يقتدى به في ذلك الكفر غيره فيكون عليه مثل آثامه كما قال النبى — عليه الصلاة والسلام — : (من دعى الى هدى كان له من

لأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا ، ومن دعى الى ضلالة كان عليه من لأثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئا) ، ولأن في عدم اعلان التكذيب أو التوبة تأييد للطاعنين في الإسلام ، وسيراً في ركابهم ، ومشاركة لهم في الجريمة ، وإني أربأ بفخامته أن يصر على أمر يغضب الله ورسوله ، ويخرجه من دائرة الإسلام ، إن كان قد وقع منه ، ويجرؤ أعداء الإسلام على النيل من حماه ، والطعن في دستوره .

وقد أطلعت ، أخيراً ، على صحيفة « الصباح » التونسية فوجدتها تنص ، في عددها الصادر في ٢٠ مارس ١٩٧٤ م ، على تصريح خطير للرئيس ، لم تشر اليه صحيفة « الشهاب » ، مضمونه اعتبار إعطاء المرأة نصف حظ الذكر ، في الميراث نقصا ليس من المنطق للبقاء عليه ، بعد مشاركة المرأة في ميدان العمل ، كما يتضمن التصريح بأنه قد حجر تعدد النساء ، بالأجتهاد ، وأنه يجوز للحكام تطوير الأحكام بالأجتهاد ، حسب تطور المجتمع ، لكونهم أمراء المؤمنين ، وهذا منكر شنيع ، وكفر صريح لما فيه من الطعن في القرآن ، وأتهامه بأن بعض أحكامه لا تناسب تطور المجتمع ، وهو مخالف لاجماع أهل العلم ، لكونهم قد أجمعوا على أن الأجتهاد إنما يكون في المسائل الفرعية التى لا نص فيها ، أما الأحكام الشرعية التى نص عليها القرآن الكريم ، أو السنة الصحيحة كإعطاء الزوجة والأنثى ، من الأولاد والأخوة لأبوين أو لأب في الميراث ، نصف الذكر وكتعدد النساء ، فإنه لا مجال للاجتهاد في ذلك ، لأن الله — سبحانه — هو الذى شرع الأحكام وفصلها ، وهو العالم بأحوال عباده ، وبما تتطور اليه مجتمعاتهم ، والحكام ليس لهم تغيير الأحكام ، وإنما الذى اليهم تنفيذها وإلزام الرعايا بمقتضاها ، لقول الله ، سبحانه ، يخاطب نبيه — صلى الله عليه وسلم — : (وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً) الى أن قال ، سبحانه ، : (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم وإحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل إليك فإن تولوا فاعلم إنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وإن كثيراً من الناس لفاسقون ، أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون) .

فأرجو تبليغ الرئيس ما ذكرته ، وأن عليه تكذيب هذا الخبر – إن كان لم يصدر منه – أو إعلان التوبة ، إن كان قد صدر منه ، كالمطاعن الأخرى التى سبق أن أبرقت أنا وبعض العلماء لفخامته في شأنها ، وقد كتبت ، في هذه المسائل ، مقالا مفصلا اليكم نسخة منه لإطلاع الرئيس عليه .

والله المسؤول أن يهدينا ، جميعاً ، صراطه المستقيم ، وأن لا يزيغ قلوبنا عن الهدى ، كما أسأله – عز وجل – أن يهدى فخامته للحق ، وأن يعينه على تنفيذه ، وأن يرزقنا وإياه وسائر المسلمين إيثار الآخرة والعمل لها على الحظ الأدني ، إنه ولى ذلك والقادر عليه .

وتفضلوا بقبول تحياتي . . .

رئيس الجامعة الإسلامية

بيان الأدلة على كفر من طعن في القرآن أو في الرسول – عليه الصلاة والسلام : –

إذا علم ما تقدم ، فإن الواجب الإسلامى والنصيحة لله ولعباده ، كل ذلك ، يوجب علينا بيان حكم الإسلام فيمن طعن في القرآن بأنه متناقض ، أو مشتمل على بعض الخرافات ، وفيمن طعن في الرسول – صلى الله عليه وسلم – بأى نوع من أنواع الطعن غيرة لله سبحانه ، وغضبا له – عز وجل – وانتصاراً لكتابه العزيز ، ولرسوله الكريم ، وأداءاً لبعض حقه علينا ، سواء كان ما ذكر ، عن الرئيس المذكور ، واقعاً أم كان غير واقع ، وسواء أعلن إنكاره له ، أو التوبة منه ، أم لم يعلن ذلك ، إذ المقصود بيان حكم الله فيمن أقدم على شئ مما ذكرنا من التنقص لكتاب الله ، أو لرسوله – صلى الله عليه وسلم – فنقول : قد دل كتاب الله عز وجل وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام وإجماع الأمة على أن كتاب الله ، سبحانه محكم غاية الإحكام ، وعلى أنه ، كله ، كلام الله – عز وجل – ومنزل من عنده ، وليس فيه شئ من الخرافات والكذب ، كما دلت الأدلة المذكورة على وجوب تعزير الرسول – صلى الله عليه وسلم – وتوقيره ، ونصرته ، ودلت أيضا – على أن الطعن ، في كتاب الله أو في جناب الرسول – صلى الله عليه وسلم – كفر أكبر ، وردة عن الإسلام ، وإليك – أيها القارئ الكريم – بيان ذلك :

قال الله تعالى ، في أول سورة يونس (الر تلك آيات الكتاب الحكيم) ، وقال في أول سورة هود : (الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير) ، وقال – عز وجل – في أول سورة لقمان : (الم تلك آيات الكتاب الحكيم) ، وذكر علماء التفسير – رحمهم الله – في تفسير هذه الآيات ، أن معنى ذلك أنه متقن الألفاظ والمعاني ، مشتمل على الأحكام العادلة ، والأخبار الصادقة ، والشرائع المستقيمة ، وأنه الحاكم بين العباد فيما يختلفون فيه ، كما قال الله ، سبحانه ، : (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه) الآية ، وقال ، سبحانه ، : (ألم تر الى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يدعون الى كتاب الله ليحكم بينهم) الآية . فكيف يكون محكم الألفاظ والمعاني ، وحاكما بين الناس وهو متناقض مشتمل على بعض الخرافات ، وكيف يكون محكماً وموثوقا به اذا كان الرسول الذى جاء به انساناً بسيطا لا يفرق بين الحق والخرافة ، فعلم بذلك أن من وصف القرآن بالتناقض أو بالاشتمال على بعض الخرافات ، أو وصف الرسول – صلى الله عليه وسلم – بما ذكرنا فإنه متنقص لكتاب الله ، ومكذب لخبر الله ، وقادح في رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وفي كمال عقله ، فيكون بذلك كافراً مرتداً عن الإسلام – إن كان مسلماً قبل أن يقول هذه المقالة – ، وقال الله ، سبحانه في أول سورة يوسف : (الر تلك آيات الكتاب المبين إنا أنزلناه قرآناً عربيا لعلكم تعقلون ، نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن وإن كنت من قبله لمن الغافلين) ، وقال ، سبحانه ، في سورة الزمر : (الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابها مثاني) الآية ، ومعنى (متشابها) في هذه الآية – عند أهل العلم – يشبه بعضه بعضا ، ويصدق بعضه بعضا ، فكيف يكون بهذا المعنى ، وكيف يكون أحسن الحديث وأحسن القصص وهو متناقض ، مشتمل على بعض الخرافات ، سبحانك هذا بهتان عظيم .

وصح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنه كان يقول في خطبه : أما بعد : فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدى هدى محمد – صلى الله عليه وسلم – فمن طعن في القرآن ، بما ذكرنا أو غيره من أنواع المطاعن فهو مكذب لله – عز وجل – في وصفه لكتابه بأنه أحسن القصص وأحسن الحديث . ومكذب للرسول صلى الله عليه وسلم – في قوله : (إنه خير الحديث) ، وقال – سبحانه وتعالى –

في وصف القرآن الكريم : (تنزيل من الرحمن الرحيم) ، وقال : (وإنه لتنزيل رب العالمين نزل به الروح الأمين) ، وقال : (وهذا كتاب أنزلناه مبارك) ، وقال : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) ، وقال : (وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) الى أمثال هذه الآيات الكثيرة في كتاب الله ، فمن زعم أنه متناقض أو مشتمل على بعض الخرافات التى أدخلها فيه الرسول – صلى الله عليه وسلم – مما تلقاه من بادية الصحراء أو غيرهم ، فقد زعم أن بعضه غير منزل من عند الله وأنه غير محفوظ ، كما أنه ، بذلك ، قد وصف الرسول – صلى الله عليه وسلم – بأنه كذب على الله وأدخل في كتابه ما ليس منه ، وهو – مع ذلك – يقول للناس : إن القرآن كلام الله ، وهذا غاية في الطعن في الرسول – صلى الله عليه وسلم – ووصفه بالكذب على الله وعلى عباده ، وهذا من أقبح الكفر والضلال والظلم ، كما قال الله ، سبحانه ، : (فمن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق إذ جاءه أليس في جهنم مثوى للكافرين) ، وقال – عز وجل – : (ومن أظلم ممن أفترى على الله كذبا أو قال أوحى إلى ولم يوح إليه شئ) الآية ، وقال تعالى : (قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون ، لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم) الآية .

ذكر علماء التفسير – رحمهم الله – أن هذه الآية نزلت في جماعة كانوا مع النبى – صلى الله عليه وسلم – في غزوة تبوك ، قال بعضهم : ما رأينا مثل قراءنا هؤلاء أرغب بطوناً ، ولا أكذب ألسنا ، وأجبن عند اللقاء . وقال بعضهم : أتحسبون جلاد بنى الاصفر كقتال العرب بعضهم بعضا ، والله لكأنا بكم غدا مقرنين في الحبال . وقال بعضهم : يظن هذا أن يفتح قصور الروم وحصونها ، هيهات هيهات ، فأنزل الله قوله ، سبحانه : (ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون ، لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم) الآية ، فجاؤا الى الرسول – صلى الله عليه وسلم – يعتذرون ويقولون : إنما كنا نخوض ونلعب ، ونتحدث حديث الركب نقطع به عنا الطريق ، فلم يعذرهم ، بل قال لهم – عليه الصلاة والسلام – : (أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون ، لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم) ، فإذا كان هذا الكلام ، الذى قاله هؤلاء ، يعتبر استهزاءاً بالله وآياته ، ورسوله ، وكفراً بعد إيمان ، فكيف

بحال من قال في القرآن العظيم : إنه متناقض أو مشتمل على بعض الخرافات ، أو قال في الرسول – صلى الله عليه وسلم – : إنه إنسان بسيط لا يميز بين الحق والخرافة ، لا شك أن من قال هذا هو أقبح استهزاءاً ، وأعظم كفراً .

ذكر كلام العلماء فيمن طعن في القرآن الكريم ، أو الرسول – عليه أفضل الصلاة والتسليم – أو استهزأ بهما ، أو سب الله ، أو الرسول صلى الله عليه وسلم –

قال الامام أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصارى القرطبى في تفسيره – الجامع لأحكام القرآن – عند تفسير هذه الآية ما نصه : « قال القاضى أبو بكر بن العربي : لا يخلو أن يكون ما قالوه في ذلك – جداً أو هزلا – وهو كيف ما كان كفر ، فإن الهزل بالكفر كفر لا خلاف فيه بين الأمة » إنتهى المقصود .

وقال القاضى عياض بن موسى – رحمه الله – في كتابه الشفاء بتعريف حقوق المصطفى – ص ٣٢٥ ما نصه : « وأعلم أن من استخف بالقرآن أو المصحف ، أو بشئ منه ، أو سبهما أو جحده أو حرفاً منه أو آية ، أو كذب به أو بشئ مما صرح به فيه من حكم ، أو خبر أو أثبت ما نفاه أو نفى ما أثبته على علم منه بذلك ، أو شك في شئ من ذلك فهو كافر عند أهل العلم بإجماع ، قال الله تعالى : (وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) إنتهى المقصود .

وقال القاضى عياض – أيضا – في كتابه المذكور ، في حكم سب النبى – صلى الله عليه وسلم – ص ٢٣٣ ما نصه : إعلم ، وفقنا الله وإياك ، أن جميع من سب النبى – صلى الله عليه وسلم – أو عابه ، أو ألحق به نقصا في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصلة من خصاله أو عرض به ، أو شبهه بشئ ، على طريق السب له أو الإزراء عليه ، أو التصغير لشأنه ، أو الغض منه والعيب له ، فهو ساب له ، والحكم فيه حكم الساب – يقتل – كما نبينه ، – ولا نستثنى فصلا من فصول هذا الباب على هذا المقصد ، ولا نمترى فيه تصريحا أو تلويحا ، وكذلك من لعنه أو دعا عليه أو تمنى له أو نسب اليه ما لا يليق بمنصبه ، على طريق الذم ، أو عبث في جهته العزيزة بسخف من الكلام وهجر ومنكر من القول وزور أو غيره بشئ مما جرى

من البلاء أو المحنة عليه ، أو غمصه ببعض العوارض البشرية الجائزة ، والمعهودة لديه ، وهذا كله إجماع العلماء و أئمة الفتوى من لدن الصحابة — رضوان الله عليهم الى هلما جرى . قال أبو بكر بن المنذر : أجمع عوام أهل العلم على أن من سب النبى — صلى الله عليه وسلم — يقتل ، وممن قال ذلك مالك بن أنس ، والليث ، وأحمد واسحاق وهو مذهب الشافعى . إنتهى .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله — في كتابه (الصارم المسلول على شاتم الرسول) ص ٣ ما نصه : (المسأله الأولى : أن من سب النبى — صلى الله عليه وسلم — من مسلم وكافر ، فانه يجب قتله ، هذا مذهب عليه عامة أهل العلم ، ثم نقل كلام أبي بكر بن المنذر — المتقدم ذكره في كلام القاضى عياض — ثم قال شيخ الإسلام — رحمه الله — ما نصه : وقد حكى أبو بكر الفارسى ، من أصحاب الشافعى ، إجماع المسلمين على أن حد من سب النبى — صلى الله عليه وسلم — القتل ، كما أن حد من سب غيره الجلد ، وهذا الاجماع ، الذى حكاه هذا ، محمول على إجماع الصدر الأول من الصحابة والتابعين أو أنه أراد به اجماعهم على أن ساب النبى — صلى الله عليه وسلم — يجب قتله ، اذا كان مسلماً ، وكذلك قيده القاضى عياض فقال : أجمعت الأمة على قتل متنقصه من المسلمين ، وسابه ، وكذلك حكى عن غير واحد الاجماع على قتله وتكفيره ، وقال الامام اسحاق بن راهوية — أحد الأئمة الاعلام — رحمه الله — : أجمع المسلمون على أن من سب الله ، أو سب رسوله — صلى الله عليه وسلم — أو دفع شيئا مما أنزل الله — عز وجل أو قتل نبياً من أنبياء الله — عز وجل — أنه كافر بذلك ، وإن كان مقراً بكل ما أنزل الله ، قال الخطابي — رحمه الله — : لا أعلم أحداً من المسلمين اختلف في وجوب قتله ، وقال محمد بن سحنون : أجمع العلماء على أن شاتم النبى — صلى الله عليه وسلم — والمتنقص له كافر ، والوعيد جاء عليه بعذاب الله له ، وحكمه — عند الأمة — القتل ، ومن شك في كفره وعذا به كفر ، ثم قال شيخ الإسلام أبو العباس — رحمه الله — : وتحرير القول فيه أن الساب — إن كان مسلما — فإنه يكفر ويقتل بغير خلاف ، وهذا مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم ، وقد تقدم ممن حكى الاجماع على ذلك اسحاق بن راهويه وغيره ، ثم ذكر الخلاف فيما اذا كان الساب ذمياً ، ثم ذكر — رحمه الله — في آخر الكتاب ، ص ٥١٢ ما نصه :

المسألة الرابعة في بيان السب المذكور ، والفرق بينه وبين مجرد الكفر ، وقبل ذلك لابد من تقديم مقدمة ، وقد كان يليق أن تذكر في أول المسألة الأولى ، وذكرها هنا مناسب – أيضا – لنكشف سر المسألة ، وذلك أن نقول : إن سب الله ، أو سب رسوله – صلى الله عليه وسلم – كفر ظاهراً وباطناً ، سواء كان المساب يعتقد أن ذلك محرم أو كان مستحلا له ، أو كان ذاهلا عن أعتقاده هذا مذهب الفقهاء وسائر أهل السنة القائلين بأن الإيمان قول وعمل . إلى أن قال – رحمه الله – في ص ٥٣٨ ما نصه : « التكلم في تمثيل سب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وذكر صفته ذلك مما يثقل على القلب واللسان ، ونحن نتعاظم أن نتفوه بذلك ذاكرين ، لكن ، للاحتياج الى الكلام في حكم ذلك ، نحن نفرض الكلام في أنواع السب مطلقا من غير تعيين ، والفقيه يأخذ حظه من ذلك ، فنقول : السب نوعان : دعاء وخبر ، فأما الدعاء فمثل أن يقول القائل لغيره ، لعنه الله أو قبحه الله أو أخزاه الله ، أو لا رحمه الله أو لا رضى الله عنه أو قطع الله دابره ، فهذا وأمثاله سب للانبياء ولغيرهم ، وكذلك لو قال عن نبى لا صلى الله عليه أو لا سلم ، أو لا رفع الله ذكره ، أو محى الله اسمه ونحو ذلك من الدعاء عليه ، بما فيه ضرر عليه في الدنيا أو في الدين أو في الآخرة ، فهذا كله ، اذا صدر من مسلم أو معاهد ، فهو سب ، فأما المسلم فيقتل به ، بكل حال ، وأما الذمى فيقتل بذلك اذا أظهره . الى أن قال – رحمه الله – ص ٥٤٠ : النوع الثاني : الخبر ، فكل ما عده الناس شتماً ، أو سباً أو تنقصاً ، فانه يجب به القتل – كما تقدم – فإن الكفر ليس مستلزما للسب ، وقد يكون الرجل كافراً ليس بساب ، والناس يعلمون علماً عاماً أن الرجل قد يبغض الرجل ويعتقد فيه العقيدة القبيحة ولا يسبه ، وقد يضم الى ذلك مسبة ، وإن كانت المسبة مطابقة للمعتقد ، فليس كل ما يحتمل عقدا يحتمل قولا ، ولا ما يحتمل أن يقال سراً يحتمل أن يقال جهراً ، والكلمة الواحدة تكون في حال سباً وفي حال ليست بسب ، فعلم أن هذا يختلف باختلاف الأقوال والأحوال ، واذا لم ين للكسب حد معروف في اللغة ولا في الشرع ، فالمرجع فيه الى عرف الناس ، فما كان في العرف سباً للنبى صلى الله عليه وسلم فهو الذى يجب أن ننزل عليه كلام الصحابة والعلماء ، وما لا فلا . أنتهى المقصود .

كشف الشبه المذكورة في الخطاب المنسوب إلى الرئيس أبي رقيبة :

وقع في الخطاب المنسوب الى الرئيس التونسى ستة أمور شنيعة :

الأول : القول بتناقض القرآن ، وقد مثل لذلك بقوله تعالى : (قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا) ، وقوله – عز وجل – : (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) .

الثاني : إنكار قصة عصا موسى ، وقصة أهل الكهف ، والتصريح بأنهما من من الأساطير .

الثالث : أن الرسول محمداً – عليه الصلاة والسلام – كان انساناً بسيطاً يسافر كثيراً عبر الصحراء العربية ويستمع الى الخرافات البسيطة ، السائدة في ذلك الوقت ، وقد نقل تلك الخرافات الى القرآن ، مثال ذلك عصا ، موسى ، وقصة أهل الكهف .

الرابع : إنكار إعطاء المرأة نصف ما يعطى الذكر ، في الميراث ، وزعمه أن ذلك ليس من المنطق ، وأنه نقص يجب البدار الى ازالته ، لأنه لا يناسب تطور المجتمع وذكر أنه ينبغى للحكام أن يطوروا الأحكام ، حسب تطور المجتمع .

الخامس : إنكار تعدد النساء وحجره ذلك على الشعب التونسى ، لأنه لا يناسب تطور المجتمع .

السادس : قوله : إن المسلمين وصلوا الى تأليه الرسول محمد ، فهم دائما يكررون محمد – صلى الله عليه وسلم –، الله يصلى على محمد ، وهذا تأليه لمحمد . أنتهى .

ونحن – إن شاء الله – نبين بطلان ما ذكره في هذه الأمور الستة ، ونكشف الشبه بالأدلة القاطعة ، وإن كان الأمر في ذلك واضحاً ، بحمد الله لكل من له أدني بصيرة ، ولكن مقصودنا من ذلك إنكار هذا المنكر وإيضاح الحق لمن قد تروج عليه بعض هذه الشبه ويحار في ردها ، والله المستعان .

فنقول : أما قوله : إن القرآن متناقض ، فهذا من أقبح المنكرات ، ومن الكفر الصريح – كما سبق بيانه – لأنه تنقص للقرآن ، وسب له ، لأن السب هو التنقص

للمسبوب ووصفه بما لا يليق ، وقد بينا – فيما مضى بالأدلة القاطعة – أن القرآن برئ من ذلك ، وأنه ، بحمد الله ، في غاية الإحكام و الإتقان ، كما قال الله سبحانه : (كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير) وقال : (وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) وقال – عز وجل – : (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيراً) الى غير ذلك من الآيات السابقات الدالة على إحكامه وإتقانه ، وأنه أحسن الحديث، وأحسن القصص ، وتقدم ذكر إجماع العلماء على ذلك ، وعلى كفر من تنقصه أو جحد شيئاً منه ، أما الآيتان المذكورتان وما جاء في معناهما من الآيات الدالة على إثبات القدر ، وعلى تعليق المسببات بأسبابها فليس بينها تناقض ، وإنما أتي من زعم ذلك من جهة فساد فهمه ، ونقص علمه ، كما قال الشاعر :

وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم

وقد أجمع ، كل من لديه علم وانصاف وبصيرة باللغة العربية من علماء الإسلام ، وخصومه ، أن كتاب الله في غاية من الإحكام والإتقان ، وأنه خير كتاب وأفضل كتاب ، وأنه لم ينز ل كتاب أفضل منه ، لما أشتمل عليه من العلوم النافعة والأحكام العادلة ، والأخبار الصادقة ، والشرائع القويمة ، والأسلوب البليغ المقنع ، كما قال الله سبحانه : (وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلا) أى صدقاً في الأخبار ، وعدلا في الشرائع والأحكام ، وقال تعالى : (هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله) الآية قال العلماء : الهدى : هو ما فيه من العلوم النافعة والأخبار الصادقة ، ودين الحق : هو ما فيه من الشرائع القويمة والأحكام الرشيدة ، إذا علم هذا فالجمع بين الآيتين المذكورتين وما جاء في معناهما هو أن الله ، سبحانه قد قدر مقادير الخلائق ، وعلم ما هم عاملون ، وقدر أرزاقهم وآجالهم ، وكتب ذلك كله لديه ، كما قال تعالى : (قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا) الآية ، وقال سبحانه : (ألم تعلم أن الله يعلم ما في السماء وما في الأرض إن ذلك في كتاب إن ذلك على الله يسير) ، وقال ، سبحانه ، : (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير) ، والآيات في هذا المعنى كثيرة ، وفي الصحيحين عن على – رضى الله عنه – عن النبى – صلى الله عليه وسلم – قال : (ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار ، فقالوا : يا رسول الله أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل ، فقال – صلى

الله عليه وسلم – : إعملوا فكل ميسر لما خلق له ، أما من كان من أهل السعادة فييسر لعمل أهل السعادة ، وأما من كان من أهل الشقاوة فييسر لعمل أهل الشقاوه ثم قرأ النبى – صلى الله عليه وسلم – قوله تعالى : (فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى ، وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى) وفي صحيح مسلم عن عمر بن الخطاب ، وأبي هريرة – رضى الله تعالى عنهما – أن جبرائيل سأل النبى – صلى الله عليه وسلم – عن الإيمان ، فقال – عليه الصلاة والسلام – : (الإيمان : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره) ، هذا لفظ عمر ، ولفظ أبي هريرة : أن تؤمن بالله وملائكته وكتابه ، ولقائه ورسله ، وتؤمن بالبعث وتؤمن بالقدر كله . وفي صحيح مسلم – أيضا – عن عبد الله ابن عمرو بن العاص – رضى الله عنهما – أنه سمع النبى – صلى الله عليه وسلم – يقول : (كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والارض بخمسين الف سنة ، قال : وعرشه على الماء) ، وفي صحيح مسلم – أيضا – عن عبد الله بن عمر بن الخطاب – رضى الله عنهما – أن النبى صلى الله عليه وسلم – قال : (كل شئ بقدر حتى العجز والكيس) والاحاديث في هذا المعنى كثيرة ، وفي هذه الآيات والأحاديث الدلالة على أن الله ، سبحانه، قد قدر الأشياء وعلمها وكتبها ، وأن الإيمان بذلك أصل من أصول الإيمان الستة التى يجب على كل مسلم الإيمان بها ، ويدخل في ذلك أنه ، سبحانه ، خلق الأشياء كلها ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، كما قال – عز وجل – : (الله خالق كل شئ وهو على كل شئ وكيل) ، وقال سبحانه : (ولو شاء الله لجمعهم على الهدى فلا تكونن من الجاهلين) ، وقال سبحانه : (لمن شاء منكم أن يستقيم وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين) ، فعلمه سبحانه ، محيط بكل شئ ، وقدرته شاملة لكل شئ ، كما قال سبحانه : (لتعلموا أن الله على كل شئ قدير وأن الله قد أحاط بكل شئ علما) وهو ، مع ذلك سبحانه ، قد أعطى العباد العقول والأسماع والأبصار والأدوات التى يستطيعون بها أن يفعلوا ما ينفعهم ، ويتركوا ما يضرهم ، وأن يعرفوا بها الضار والنافع ، والخير والشر ، والضلال والهدى ، وغير ذلك من الأمور التى مكن الله العباد من إدراكها بعقولهم وأسماعهم وأبصارهم ، وسائر حواسهم ، وجعل لهم ، سبحانه ، عملا وأختياراً ومشيئة ، وأمرهم بطاعته ونهاهم عن معصيته وأمرهم بالأسباب ووعدهم على طاعته الثواب الجزيل في الدنيا

والآخرة ، وعلى معاصيه العذاب الأليم ، فهم يعملون ويكدحون وتنسب اليهم أعمالهم وطاعاتهم ومعاصيهم ، لأنهم فعلوها بالمشيئة والاختيار ، كما قال – عز وجل – : (إن الله خبير بما تعملون ، وما ربك بغافل عما يعملون إن الله خبير بما يصنعون) ، وقال سبحانه : (قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون والذين هم للزكاة فاعلون) الآيات وقال سبحانه : (والكافرون هم الظالمون) ، وقال سبحانه : (إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم وإذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالا ، يراء ون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلا) والآيات في هذا المعنى كثيرة ، وفي الأحاديث الصحيحة عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من ذلك ما لا يحصى ولكنهم ، مع ذلك ، لا يخرجون عن مشيئة الله بهذه الأعمال وارادته الكونية ، كما قال – عز وجل – : (كلا إنه تذكرة فمن شاء ذكره وما يذكرون إلا أن يشاء الله هو أهل التقوى وأهل المغفرة) ، وقال ، سبحانه ، : (وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين) ، وقال – عز وجل – : (إن هذه تذكرة فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا وما تشاؤون إلا أن يشاء الله إن الله كان عليماً حكيما يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليما) ، وبما ذكرنا من هذه الآيات يتضح معنى قوله ، سبحانه : (قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا) وقوله – عز وجل – : (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) ، فالآية الأولى دلت على أن جميع ما يصيب العباد ، مما يحبون ويكرهون ، كله مكتوب عليهم ، ودلت الثانية على أن الله سبحانه قد رتب على أعمال العباد وما يقع منهم من الأسباب ، مسبباتها وموجباتها ، فالمؤمن عند المصيبة ، يفزع الى القدر فيطمئن قلبه ، وترتاح نفسه به لإيمانه بأن الله ، سبحانه قد قدر كل شئ ، وأنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له ، ويحارب الهموم والغموم والأوهام ، ويصبر ويحتسب رجاء ما وعد الله به الصابرين بقوله سبحانه : (وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا اليه راجعون ، أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون) ، ولا يمنعه ذلك من الأخذ بالأسباب والقيام بما أوجب الله عليه ، وتركه ما حرم الله عليه عملا بقوله الله – عز وجل – ، (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) الآية ، وقول النبى – صلى الله عليه وسلم – : (إحرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجزن ، فإن اصابك شئ فلا تقل لو أني فعلت لكان كذا و كذا ، ولكن قل قدر الله وما شاء فعل ، فإن

(لو) تفتح عمل الشيطان) خرجه مسلم في صحيحه ، وبذلك يستحق المدح والثناء والثواب العاجل والآجل ، على أعماله الطيبة وأخذه بالأسباب النافعة ، وابتعاده عن كل ما يضره ويستحق الذم والوعيد ، وأنواع العقوبات ، في الدنيا والآخرة . على ما يفعله من المعاصي والمخالفات ، وعلى تفريطه في الأخذ بالأسباب وعدم اعداده لعدوه ما يستطيع من القوة ، وقد جرت سنة الله ، في عباده أنهم اذا استقاموا على دينه وتباعدوا عن اسباب غضبه وجاهدوا في سبيله . أنه ينصرهم على عدوهم، ويجمع كلمتهم ويجعل لهم العاقبة الحميدة ، كما قال ، سبحانه : (يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم) ، وقال سبحانه : (وكان حقا علينا نصر المؤمنين) ، وقال – عز وجل – : (ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز ، الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عا قبة الأمور) ، وقال سبحانه : (فاصبر إن العاقبة للمتقين) أما اذا ضيعوا أمره وتابعوا الأهواء واختلفوا بينهم ، فإن الله ، سبحانه ، يغير ما بهم ، من عز واجتماع كلمة ، ويسلط عليهم الأعداء ، ويصيبهم بأنواع العقوبات من القتل والخوف ونقص الأموال والأنفس والثمرات ، وغير ذلك جزاءاً وفاقاً وما ربك بظلام للعبيد ، وهذا هو معنى قوله – عز وجل – : (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) والمعنى : أنه سبحانه ، لا يغير ما بالعباد ، من عز ورغد عيش واتحاد كلمة وغير ذلك من صنوف النعم ، إلا اذا غيروا ما بأنفسهم ، من طاعة الله والأستقامة على دينه والأخذ بالأسباب النافعة وأعداد المستطاع من القوة ، والقيام بالجهاد ، فإذا فعلوا ذلك غير الله ما بهم ، فصاروا بعد العزة أذلة ، وبعد الأجتماع والاتحاد متفرقين ومختلفين ، وبعد رغد العيش وأمن السبل الى فقر وحاجة واختلال أمن ، الى غير ذلك من أنواع العقوبات وهذا هو معنى قوله – عز وجل – في الآية الأخرى : (ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) فإذا تابوا الى الله ، سبحانه ، وبادروا الى الاعمال الصالحات والأخذ بالأسباب الشرعية والحسية وأعدوا لعدوهم ما أستطاعوا من القوة وجاهدوا في الله حق جهاده ، أعطاهم الله العزة بعد الذلة ، والقوة بعد الضعف ، والاتحاد بعد الاختلاف ، والغنى بعد الفقر والأمن بعد الخوف الى غير ذلك من أنواع النعم ، وكما أن النصوص ، من الكتاب والسنة ، قد دلت على ما ذكرنا ، فالواقع التاريخى شاهد بذلك ، ومن تأمل أحوال هذه الأمة ، في ما ضيها وحاضرها ، وما جرى عليها من أنواع التغير والاختلاف عرف ما ذكرنا

واتضح له معنى الآيتين ، وأوضح شاهد على ذلك ما جرى لصدر هذه الأمة من العز ، والتمكين والنصر على الأعداء بسبب قيامهم بأمر الله وتعاونهم على البر والتقوى وصدقهم في الأخذ بالأسباب النافعة وجهاد الأعداء ، فلما غيروا غير عليهم ، وفي واقعة بدر ، وأحد شاهد لما ذكرنا ، فإن المسلمين لما صدقوا مع نبيهم — صلى الله عليه وسلم — في جهاد العدو ، يوم بدر ، نصرهم الله مع قلتهم وكثرة عدوهم ، وصارت الدائرة على الكافرين ، ولما أخل الرماة ، يوم أحد ، بموقفهم وفشلوا وتنازعوا وعصو نبيهم — صلى الله عليه وسلم — في أمره لهم بلزوم موقفهم جرى ما جرى من الهزيمة ، وقتل سبعين من المسلمين ، وجرح عدد كثير منهم ، ولما استنكر المسلمون ذلك واستغربوه أنزل الله في ذلك قوله ، سبحانه : (أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنا هذا قل هو من عند أنفسكم إن الله على كل شيء قدير) فإذا كان خير الأمة وأفضلهم وفيهم سيد الخلق نبينا محمد — صلى الله عليه وسلم — اذا غيروا غير عليهم ، فكيف بغيرهم من الناس . لا شك أن غيرهم من باب أولى أن يغير عليه اذا غير ، وهم ، في ذلك كله ، لم يخرجوا عن قدر الله ، سبحانه ، وما كتبه عليهم لقوله — عز وجل — : (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير) الآية ، وقوله : (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير) وبهذا يتضح — لطالب الحق — معنى قوله ، سبحانه ، : (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) وقوله سبحانه : (قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا) الآية ، ويعلم أن كلا منهما حق وأنه ليس بينها تناقض ، مع العلم بأن الله — عز وجل — قد يبتلي عباده المؤمنين بالسراء والضراء ليمتحن صبرهم وجهادهم ، وليكونوا أسوة لغيرهم ، ثم يجعل لهم العاقبة كما قال ، سبحانه : (ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلو أخباركم) ، وقال ، سبحانه : (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) والآيات ، في هذا المعنى كثيرة . . .

وأما الثاني والثالث ، من الأمور المنكرة التي وقعت في الخطاب المنسوب الى الرئيس أبي رقيبة ، التي أسلفنا ذكرها ، فهما زعمه أن قصةعصا موسى ، وقصة أهل الكهف من الأساطير ، ومن الخرافات التي نقلها الرسول — صلى الله عليه وسلم — الى القرآن ، لأنه — عليه الصلاة والسلام — في زعم هذا القائل — كان انساناً

بسيطاً يسافر في الصحراء العربية ، ويستمع الى الخرافات البسيطة السائدة ، في ذلك الوقت ، التى منها – بزعمه – القصتان المذكورتان .

ولا ريب أن هذا الكلام الشنيع مما يثقل على القلب واللسان ذكره ، لما اشتمل عليه من أنواع الكفر الصريح ، والردة الكبرى في الإسلام – كما تقدم بيان ذلك، ونقل الاجماع عليه – ، ولكن لمسيس الحاجة الى كشف شبهة قائله ، اضطررنا الى نقله وكتابته ، وشبهته ، فيما افتراه ، من هذا الزعم الباطل ، هى أن هاتين القصتين لا يقبلهما العقل ، لكون العصا جماداً لا تقبل الحياة ، ولأن نوم أهل الكهف طويل جداً ، وهذه الشبهة باطلة من وجوه ، الأول : أن العقل لا مجال له في هذا المقام ، وإنما الواجب ، على جميع العقلاء ، التصديق بما أخبر الله به ورسوله وإتباعه ، وعدم التكذيب بشئ منه ، وليس لأحد أن يحكم عقله في الإيمان ببعض المنزل وإنكار بعضه ، لقول الله ، سبحانه ، : (يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذى نزل على رسوله والكتاب الذى أنزل من قبل) الآية ، وقوله ، سبحانه : (فآمنوا بالله ورسوله والنور الذى أنزلنا والله بما تعملون خبير) ، وقال – عز وجل – : (اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون) ، وقد أثنى الله ، سبحانه ، على الرسول والمؤمنين بالتصديق بما أنزل اليهم من ربهم ، ووصف المتقين بذلك وأخبر أنهم هم أهل الهدى والفلاح ، فقال سبحانه : (آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير) ، وقال سبحانه : (ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ، والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون ، أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) ، وحكم ، سبحانه ، على من آمن ببعض وكفر ببعض بأنه هو الكافر – حقاً –، فقال تعالى : (إن الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا ، أولئك هم الكافرون حقا وأعتدنا للكافرين عذاباً مهيناً) ، وأنكر ، سبحانه ، على اليهود هذا التفريق وتوعدهم عليه ، فقال ، سبحانه – : (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزى في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون) .

الوجه الثاني : أن الله ، سبحانه ، لا أصدق منه ، وهو العالم بكل ما كان وما سيكون ، وكتابه هو أحسن الحديث ، وأحسن القصص ، وقد ضمن حفظه وأخبر أنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، كما قال – عز وجل – : (الله لا إله إلا هو ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه ومن أصدق من الله حديثاً) ، وقال تعالى : (ومن أصدق من الله قيلا) وقال سبحانه : (الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابها) الآية ، ومعنى قوله (متشابها) في هذه الآية : يشبه بعضه بعضا ، ويصدق بعضه بعضا – كما سبق بيان ذلك – وقال – جلا وعلا – : (نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن) الآية ، وقال سبحانه : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) ، وقال تعالى : (وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) ، وقال ، سبحانه : (إن الله بكل شئ عليم) ، وقال تعالى : (لتعلموا أن الله على كل شئ قدير وأن الله قد أحاط بكل شئ علما) فكيف يجوز – بعد هذا – لأحد من الناس أن يحكم عقله في التصديق ببعض الكتاب ، والكفر ببعضه ، ثم الرسول – صلى الله عليه وسلم – هو أصدق الناس وأعلمهم بما أنزل عليه ، وأكملهم عقلا وأزكاهم نفساً – بالنص والاجماع – ، وقد وصفه الله ، سبحانه ، بأزكى الصفاة وأفضلها ، وأخبر أنه لا ينطق عن الهوى ، كما قال – عز وجل – : (يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً) ، وقال تعالى : (وإنك لعلى خلق عظيم) ، وقال ، سبحانه : (والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) الآيات ، وقد أجمع العلماء على أنه – عليه الصلاة والسلام – وجميع المرسلين ، معصومون في كل ما يبلغونه عن الله – عز وجل – من الكتب والشرائع ، وقد توعده الله سبحانه بالوعيد الشديد لو تقول عليه ما لم يقل ، فقال – سبحانه – : (ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين فما منكم من أحد عنه حاجزين) وقد حماه الله من ذلك وصانه وحفظه ونصره وأيده حتى بلغ الرسالة أجمل تبليغ ، وأدى الأمانة أكمل أداء ، فكيف ، بعد هذا كله – يجوز لأحد من الناس أن ينكر شيئا مما جاء به – عليه الصلاة والسلام – من كتاب الله العظيم وشرعه الحكيم ، ويزعم أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – أدخل في كتاب الله ما ليس منه ، سبحانك هذا بهتان عظيم ، وكفر صريح عا مل الله قائله بما يستحق .

الوجه الثالث : أن وظيفة العقول هى التدبر للمنزل ، والتعقل لما دل عليه من المعنى بقصد الأستفادة والعمل والاتباع ، كما قال الله ، سبحانه : (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبر وا آياته وليتذكر ألو الألباب) ، وقال سبحانه : (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها) أما تحكيمها في الإيمان ببعض المنزل ورد بعضه فهو خروج بها عن وظيفتها ، وتجاوز لحدودها ، وعدوان من فاعل ذلك — كما سبق بيانه —

الوجه الرابع : أن العقول الصحيحة الصريحة لا تخالف المنقول الصحيح ولاتضاده، لأن الرسل — عليهم الصلاة والسلام — لا يأتون بما تحيله العقول الصحيحة ، ولكن قد يأتون بما تحار فيه العقول لقصورها وضعف إدراكها ، فيجب عليها أن تسلم للصادق الحكيم العليم بكل شئ ، خبره وحكمه ، وأن تخضع لذلك وتؤمن به ، وقصة عصا موسى ، وقصة أهل الكهف ليستا مما تحيله العقول ، لأن قدرة الله ، سبحانه ، عظيمة وشاملة ، ولا يعجزه شئ في الأرض ولا في السماء ، كما قال سبحانه : (وكان الله على كل شئ مقتدراً) ، وقال سبحانه : (إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون) ، ولما سبق من الآيات الكثيرات ، في هذا المعنى وقد جعل الله هذه العصا معجزة باهرة لرسوله وكليمه موسى — عليه الصلاة والسلام — وأيده بها على عدوه فرعون ليقيم الحجة عليه وعلى قومه ، فكانت من الآيات العظيمة التى خرق الله بها العادة من أجل تأييد الحق ، وإبطال ما جاء به السحرة من السحر العظيم الذى سحروا به أعين الناس ، واسترهبوهم ، فلقفت هذه العصا في صورة ثعبان عظيم ، جميع حبالهم وعصيهم ، وعرف السحرة أن هذا شئ من عند الله لا طاقة لمخلوق به ، فآمنوا برب موسى وهارون وخروا لله سجداً ، كما قال سبحانه وتعالى في سورة الأعراف : (وأوحينا الى موسى أن ألق عصاك فإذا هى تلقف ما يأفكون ، فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون ، فغلبوا هنالك وانقلبوا صاغرين ، وألقى السحرة ساجدين ، قالوا آمنا برب العالمين ، رب موسى وهارون) ، ولأنه قد ثبت ، بالنقل المعصوم واالشاهد المعلوم ، ما هو من جنس قصة عصا موسى أو أعجب منها ، فأما النقل المعصوم فهو ما ذكره الله ، سبحانه ، في قصة آدم والجان ، وأن الله — عز وجل — خلق آدم من الطين ، من صلصال كالفخار ، وخلق الجان من مارج من نار ، ثم نفخ في آدم من روحه ، والطين جماد كالعصا ، ولما نفخ الله فيه الروح صار إنساناً عاقلا سميعاً بصيراً ،

وهكذا النار جماد محرق وقد خلق الله منها الجان وجعله حياً سميعاً بصيراً ، فالذى قدر على ذلك هو الذى جعل في عصا موسى الحياة حتى صارت بذلك حية تسعى ، ولقفت ما ألقاه السحرة من العصى والحبال ، وربك على كل شئ قدير ، أما المشاهد المعلوم فجميع بنى آدم كلهم مخلوقون من ماء مهين ، كما قال الله – عز وجل في سورة السجدة : (ذلك عالم الغيب والشهادة العزيز الرحيم ، الذى أحسن كل شئ خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين ، ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين) ، وهذا الماء هو النطفة المكتونة من ماء الرجل وماء المرأة ، ثم تكون بعد ذلك علقة ، ثم مضغة وهى في أطوارها الثلاثة جماد ، ثم ينفخ الله فيها الروح فتكون ، بعد ذلك ، خلقاً آخر حيا ذا سمع وبصر وعقل ، كما قال الله سبحانه : (ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ، ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ، ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة ، فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر ، فتبارك الله أحسن الخالقين) ففى خلق آدم وذريته آيات بينات على قدرة الخالق ، سبحانه ، وأنه على كل شئ قدير ، وبكل شئ عليم ، وأنه – سبحانه – لا يعجزه شئ ، ومن المشاهد المعلوم – أيضاً – البيضة ، فإنها مخلوق جماد ، ثم يجعل الله في ذلك الجماد الذى في داخلها – بالأسباب التى قدرها وعلمها عباده – طائراً حياً سميعاً بصيراً والشواهد ، من مخلوقاته – عز وجل – على قدرته العظيمة وحكمته وعلمه الشامل ، كثيرة لا تحصى ، وبما ذكرنا يتضح – لطالب الحق – بطلان هذه الشبهة التى شبه بها الرئيس التونسى في الخطاب المنسوب اليه ، ويعلم بذلك أنها من أبطل الباطل – نقلا وعقلا وحساً – ، ومن الدلائل القطعية – أيضاً – على بطلانها أن الله ، سبحانه ، قد خلق السماوات والارض ، وخلق جميع المخلوقات الجامدة والمتحركة ، بقدرته العظيمة وذلك أعظم وأكبر وأعجب من جعل عصا موسى حية تسعى ، كما قال الله سبحانه : (وفي الأرض آيات للموقنين وفي أنفسكم أفلا تبصرون) ، وقال سبحانه (لخلق السماوات والأرض أكبر من خلق الناس ولكن أكثر الناس لا يعلمون ، وقال تعالى : (أو لم ير الإنسان أنا خلقناه من نطفة فإا هو خصيم مبين ، وضرب لنا مثلا ونسى خلقه قال من يحى العظام وهى رميم ، قل يحييها الذى أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم ، الذى جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً فإذا أنتم منه توقدون أو ليس الذى خلق السماوات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وهو الخلاق العليم ، إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول

له كن فيكون ، فسبحان الذى بيده ملكوت كل شئ وإليه ترجعون) وأما قصة أهل الكهف فليس فيها – بحمد الله – ما تحيله العقول ، بل أمرها أسهل وأيسر من قصة العصا ، والله – سبحانه – قد أرانا شاهداً لها في أنفسنا وذلك بما من به على العباد من النوم الذى قدره عليهم وجعله رحمة لهم لما يترتب عليه من إجمامهم من التعب ، واستعادة قواهم بعد الكلال والمشقة وضعف القوى ، وجعل ذلك من آياته الدالة على قدرته العظيمة ، وكمال إحسانه ولطفه بعباده ، وجعله دليلا على الحياة ، بعد الموت ، كما قال تعالى : (وهو الذى يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار ثم يبعثكم فيه ليقضى أجل مسمى ثم إليه مرجعكم ثم ينبؤكم بما كنتم تعملون) وقال سبحانه : (ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله أن في ذلك لآيات لقوم يسمعون) ، وقال – عز وجل – : (الله يتوفي الأنفس حين موتها والتى لم تمت في منامها فيمسك التى قضى عليها الموت ويرسل الإخرى إلى أجل مسمى إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون) ، وقال تعالى : (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون) ، والآيات في هذا المعنى كثيرة ، وقد أوضح فيها سبحانه أن النوم وفاة ونعمة ورحمة وآية باهرة على قدرته العظيمة ، فالذى قدر على ذلك وجعل ذلك نعمة عامة ورحمة لجميع عباده ، في ليلهم ونهارهم ، عند الحاجة اليه ، وجعله دليلا على البعث والنشور والحياة بعد الموت ، هو الذى قدر على أهل الكهف النومة الطويلة ، لحكم كثيرة ، وأسرار عظيمة ، قد بين بعضها في كتابه العزيز حيث قال – سبحانه – في سورة الكهف : (أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم كانوا من آياتنا عجباً ، إذ أوى الفتية إلى الكهف فقالوا ربنا آتنا من لدنك رحمة وهئ لنا من أمرنا رشداً ، فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عدداً) الى قوله سبحانه : (وإذا عتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأووا إلى الكهف ينشر لكم ربكم من رحمته ويهيئ لكم من أمركم مرفقاً) ، فذكر ، سبحانه ، في هذه الآية أن من الحكمة في إيوائهم الى الكهف أن ينشر لهم من رحمته ويهئ لهم من أمرهم مرفقاً ، لما اعتزلوا قومهم وهجروهم لله بسبب شركهم وكفرهم ، ثم قال – عز وجل – بعد آيات : (وكذلك أعثرنا عليهم ليعلموا أن وعد الله حق وأن الساعة لا ريب فيها) الآية ، فأبان – سبحانه في هذه الآية – أن في قصة أهل الكهف وإعثار الناس عليهم ، إقامة الحجة على صدق وعد الله بالبعث ، والنشور وقيام

الساعة ، وأن الذى يحى النائم ، بعد نومه الطويل ووفاته بالنوم ، هو الذى يحى العباد بعد موتهم وتفرق أوصالهم ، ومعلوم أن البعث والنشور قد أخبر به جميع الأنبياء ، ودل عليه كتاب الله في مواضع كثيرة ، وأجمع عليه المسلمون وغيرهم ، ممن آمن بالرسل الماضين ، فالذى يقدر على إحياء الموتي ومجازاتهم بأعمالهم هو القادر ، سبحانه ، على إنامة الأحياء ثم بعثهم ، من باب أولى ، فكل واحدة من الوفاتين — وفاة النوم ، ووفاة الموت — دليل على الأخرى ، وقد بين الله ، سبحانه في سورة البقرة إحياء الموتي ، في الدنيا قبل الآخرة ، في خمسة مواضع ليقيم الحجة على المنكرين للبعث والنشور ، ويوضح لهم — سبحانه — أنه القادر على إحياء الموتي في الدنيا والآخرة ، الموضع الأول : قوله سبحانه —: (وإذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة فأخذتكم الصاعقة وأنتم تنظرون ، ثم بعثناكم من بعد موتكم لعلكم تشكرون) ، الموضع الثاني : قوله سبحانه : (وإذ قتلتم نفساً فادارأ تم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون ، فقلنا إضربوه ببعضها كذلك يحى الله الموتي ويريكم آياته لعلكم تعقلون) ، والمعنى : أن الله ، سبحانه أمرهم بضرب القتيل الذى اختلفوا في قاتله ، ببعض البقرة التى أمر بنوا اسرائيل بذبحها ، فضربوه بجزء منها ، فرد الله عليه روحه فتكلم وأخبرهم بقاتله ، وبين — سبحانه — أن في هذه القصة دليلا على إحيائه الموتي لذوى العقول ، الموضع الثالث : قوله سبحانه : (ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم إن الله لذو فضل على الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون) .

الموضع الرابع : قوله سبحانه : (أو كا الذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها قال أنا يحى هذه الله بعد موتها فأماته الله مائة عام ثم بعثه) الآية .

الموضع الخامس : قوله تعالى : (وإذ قال ابراهيم رب أرني كيف تحى الموتي قال أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبى قال فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك ثم أجعل على كل جبل منهن جزءاً ثم أدعهن يأتينك سعياً وأعلم أن الله عزيز حكيم) ففى هذه المواضع الخمسة ، من كتاب الله ، بيانه سبحانه لعباده إحياءه الموتي قبل يوم القيامة ، فالذى قدر على ذلك هو القادر على إطالة مدة النائم ما شاء ، سبحانه ، من الوقت ثم بعثه متى شاء من باب أولى وأحرى ، لأن إطالة النوم ثم بعث النائم من نومه أسهل بكثير من إحياء الموتي بعد أنقطاع مادة الحياة منهم ومصيرهم جماداً لا إحساس فيه ، كما أن ذلك أسهل وأيسر — أيضاً — من إحياء

الموتي يوم القيامة بعد تفرق أوصالهم ومصيرهم رفاتاً وتراباً وقد دلت الدلائل القطعية ، والكتب السماوية ، والعقول الصحيحة على البعث ، والنشور ، كما جاءت به الرسل ونطق به أفضل الكتب وأفضل الرسل ، وأجمع عليه المسلمون ، فكيف يبقى — بعد ذلك — شبهة لمن لديه أدني عقل في قصة أهل الكهف ، وقدرة الله ، سبحانه ، على ما أخبر به عنهم ، فنسأل الله العافية من زيغ القلوب ، والضلال بعد الهدى ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم . .

وأما الرابع والخامس من المنكرات الواقعة في الخطاب المنسوب الى الرئيس أبي رقيبة — حسب ما ذكرته صحيفة « الصباح » التونسية في عددها الصادر في ٢٠ ٣ ١٩٧٤ م — فهما أعتراضه على أعطاء الأنثى ، في الميراث ، نصف ما للذكر ، واعتراضه على تعدد النساء وزعمه أن اعطاء المرأة — في الميراث — مثل نصف الذكر نقص يجب تداركه ، وأن الواجب — في هذا العصر — مساواة المرأة للذكر في الميراث — ، كما ساوته في المدرسة والمعمل والفلاحة والشرطة ، وذكر أنه ليس من المنطق — في هذا العصر — أن يفضل الذكر على الأنثى ، وزعم أن هذا المبدأ ، وهو التفضيل ، يجد ما يبرره عندما يكون الرجل قواماً على المرأة ، حين كانت المرأة في مستوى أجتماعى لا يسمح لها بمساواة الذكر ، حين كانت تدفن حية وتحتقر ، أما اليوم فقد أقتحمت ميدان العمل ، وشاركت الرجال في ذلك ، وذكر أن علينا أن نتوخى طريق الاجتهاد ، في تحليلنا لهذه المسألة ، وأن نبادر بتطوير الأحكام التشريعية ، بحسب ما يقتضيه تطور المجتمع ، وقد سبق لنا أن حجرنا تعدد الزوجات ، بالاجتهاد في مفهوم الآية الكريمة ، وذكر أن من حق الحكام — بوصفهم أمراء المؤمنين — أن يطوروا الاحكام بحسب تطور الشعب وتطور مفهوم العدل ونمط الحياة . إنتهى المقصود من كلامه الذى نشرته صحيفة « الصباح التونسية » ولم تشر اليه صحيفة « الشهاب اللبنانية — فيما نقلته من الخطاب المذكور ، وفي هذا التصريح الخطير أنواع من الكفر والضلال ، منها إتهامه الله ، سبحانه في حكمه ودعوته الصريحه للحكام الى أن يتلاعبوا بأحكام الشريعة ، حسب عقولهم ، واجتهادهم ، وتطور الشعوب ، وأساليب الحياة في نظرهم ، ولا شك أن هذا من أبطل الباطل ، وفيه تشبه باليهود والنصارى ، في تلاعبهم بشرائع أنبيائهم وافترائهم على الله ، سبحانه ، ما لم يشرعه ونسبتهم الى أحكامه — سبحانه — ما ليس منها ، ومقتضى ما ذكره هذا الرجل أن الله سبحانه

لم يعلم ما تنتهى اليه الشعوب في آخر الزمان وما ستصل اليه مجتمعاتهم من التطور ، فلهذا دعا الحكام الى أن يبادروا لتطوير الأحكام ، ومن المعلوم – بالأدلة القطعية من الكتاب والسنة واجماع الأمة – أن الله سبحانه يعلم ما كان وما سيكون ، ويعلم أحوال عباده ، في ماضيهم وفي حاضرهم ، وقت التنزيل ، وفيما سيصلون اليه في المستقبل ، كما قال – عز وجل – : (الله الذى خلق سبع سماوات ومن الأرض مثلهن يتنزل الأمر بينهن لتعلموا أن الله على كل شئ قدير وأن الله قد أحاط بكل شئ علما) وقال سبحانه : (هو الله الذى لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم) ، كما أن من المعلوم – ايضا – بالنص والاجماع أن الله ، سبحانه ، حكيم عليم ، وأنه الرحمن الرحيم لا يظلم ولا يجور ، بل هو الحكيم العليم بأحوال عباده واللطيف بهم ، وقد شرع لهم من الأحكام ما فيه صلاحهم ورحمتهم وأقامة العدل بينهم ، في المواريث وغيرها ، فهو سبحانه أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين وهو العالم بأحوال عباده و ما يصلحهم في آخر الزمان ، كما أنه العالم – سبحانه – بما يصلحهم في وقت التشريع ، ومن زعم خلاف ذلك فقد أتهم الله في حكمته وعلمه ، ولو أراد ، سبحانه ، أن يقوم الحكام أو العلماء بتطوير الإحكام ، في وقت من الأوقات ، لبين ذلك لعباده في كتابه أو على لسان رسوله – عليه الصلاة والسلام – فلما لم يقع شئ من ذلك علم أن ما شرعه من الأحكام يجب الأخذ به والسير عليه والحكم به في وقت التشريع وفيما يأتي من الزمان الى قيام الساعة ، كيف وقد بين الله في كتابه أن الواجب أتباع ما أنزل والاستمساك به ، والحكم بين الناس بذلك ، والحذر من الخروج عنه ، فقال تعالى : (اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون) وقال سبحانه : (فاستمسك بالذى أوحى إليك إنك على صراط مستقيم) . وقال تعالى : (ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون ، إنهم لن يغنوا عنك من الله شيئاً وإن الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولى المتقين) ، وقال تعالى – يخاطب نبيه عليه الصلاة والسلام – : (وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواء هم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم فيما آتاكم فاستبقوا الخيرات الى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون ، وأن

إحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك فإن تولوا فأعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وإن كثيراً من الناس لفاسقون ، أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون) .

أوجب ، سبحانه ، في هذه الآيات الكريمات الحكم بما أنزل ، والحذر من مخالفته كما حذر ، سبحانه ، من متابعة أهواء الناس في خلاف الحق وأخبر أن حكمه هو أحسن الأحكام ، وأنه لأحكم أحسن منه ، وبين أن ما خالف حكمه فهو من حكم الجاهلية ، وبين في آية أخرى أن ما خالف حكمه فهو من حكم الطاغوت ، كما في قوله – عز وجل – : (ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيداً ، وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً) ففى هذا أعظم بيان لمن يؤمن بالله واليوم الآخر ، إن كل ما خالف ما أنزل الله على رسوله محمد – صلى الله عليه وسلم – من الأحكام فهو من حكم الطاغوت ، ومن عمل المنافقين ، وأنه في غاية البعد عن الهدى ، وحكم – سبحانه – في آيات أخرى – على أن من لم يحكم بما أنزل الله على نبيه – صلى الله عليه وسلم – فهو كافر ظالم فاسق ، وأخبر تعالى – في موضع آخر من كتابه – أنه ليس لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ، فقال – عز وجل – في سورة الأحزاب : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبيناً) ، فهل يجوز – بعد هذا البيان العظيم والتحذير الشديد – لحاكم أو عالم أو غيرهما أن يخالف ما أنزل الله وحكم به في المواريث أو غيرها ، وهل يجوز له أن يدعو الحكام الى تطوير الأحكام باجتهادهم وآرائهم كلما تطورت الشعوب والمجتمعات ، وهل هذا إلا الكفر والضلال والاعتراض على الله ، سبحانه ، وأتهامه في حكمه ، والخروج عن شريعته والتلاعب بدينه .

ما أشنع هذا القول ، وما أشد بعده عن الحق ، وما أعظم كفر من استجازه أو استحسنه ، أو دعا اليه ، ثم يقال – أيضاً – لهذا الرجل وأمثاله قد أجمع علماء المسلمين – من عهد الصحابة – رضى الله عنهم ، الى يومنا هذا – على أن الاجتهاد محله المسائل الفرعية التي لا نص فيها ، أما العقيدة والأحكام التى فيها نص صريح

من الكتاب ، أو السنة الصحيحة ، فليست محلا للاجتهاد ، بل الواجب على الجميع الأخذ بالنص ، وترك ما خالفه ، وقد نص العلماء على ذلك في كل مذهب من المذاهب المتبعة ، ثم الاجتهاد – حيث جاز – أنما يكون من أهل العلم بكتاب الله وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم – الذين لهم قدم راسخ في معرفة أصول الأدلة الشرعية وأصول الفقه ، والحديث ، ولهم باع واسع في معرفة اللغة العربية ، وليس ذلك لغيرهم من الحكام ، لأنه ليس كل حاكم يكون عالماً يصح منه الاجتهاد ، كما أنه ليس كل حاكم – سواء كان ملكاً أو رئيس جمهورية – يسمى أمير المؤمنين ، وإنما أمير المؤمنين من يحكم بينهم بشرع الله ويلزمهم به ، ويمنعهم من مخالفته ، هذا هو المعلوم بين علماء الإسلام والمعروف بينهم فليعلم الرئيس التونسي هذا الأمر على حقيقته ، وليبادر بالتوبة الى الله مما نسب اليه ، وليرجع الى طريق الهدى فالرجوع الى الحق شرف وفضيلة ، بل واجب وفريضة ، أما التمادى في الباطل فهو ذل وهوان واستكبار عن الحق وسير في ركاب الشيطان ، والله ، سبحانه يتوب على التائبين ، ويغفر زلات المذنبين ، اذا صدقوا في التوبة اليه ، كما قال الله سبحانه : (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) الآية ، وقال ، في حق النصارى : (أفلا يتوبون الى الله ويستغفرونه والله غفور رحيم) ، وقال النبى – صلى الله عليه وسلم – فيما صح عنه : (الإسلام يهدم ما كان قبله ، والتوبة تهدم ما كان قبلها) والله المستعان وهو ،سبحانه، ولى التوفيق والهادى الى سواء السبيل.

تنبيه هام :

قد علم بالأدلة الكثيرة – من الكتاب والسنة وبأجماع العلماء – أن الله ، سبحانه حكيم عليم في كل ما شرعه لعباده ، كما أنه حكيم عليم في كل ما قضاه وقدره عليهم ، ولذلك أكثر – سبحانه – في كتابه العزيز من ذكر حكمته وعلمه ليعلم العقلاء من عباده أنه ، سبحانه ، عليم حكيم في كل ما قدر وشرع ، فتطمئن قلوبهم للايمان بذلك وتنشرح صدورهم للعمل بشريعته وحكمه ، ولهذا – لما ذكر ، سبحانه ، ميراث الأولاد والأبوين ، وتفضيل الذكر على الأنثى – ختم ذلك بقوله سبحانه ، : (آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعاً فريضة من الله إن الله كان عليماً حكيماً) فأوضح ، سبحانه ، في هذه الآية ، أنه العالم بأحوال عباده، أما العباد فلا يدرون أى أقاربهم أقرب نفعاً لهم ، وبين سبحانه أن تفصيل هذه المواريث صدر عن علم وحكمة ، لا عن جهل وعبث ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، ثم ختم ما ذكره ، من ميراث الزوجين وتفضيل الزوج على الزوجة

وما ذكره من ميراث الأخوة من الأم والمساواة بينهم ، بقوله سبحانه : (وصية من الله والله عليم حليم) ، كما ختم تفضيله الذكر على الأنثى ، في ميراث الأخوة للأبوين أو لأب بالعلم ، فقال : (وإن كانوا إخوة رجالا ونساءاً فللذكر مثل حظ الأنثيين يبين الله لكم أن تضلوا والله بكل شئ عليم) فبين بذلك أنه فصل هذه المواريث عن علم بأحوال عباده وما هو لائق بهم وأنه حليم لا يعاجل من عصى بالعقوبة لعله يندم ويتوب ، ثم أخبر – عز وجل – بعد ما ذكر أحكام المواريث أن ذلك من حدوده ، وتوعد من تعداها فقال سبحانه : (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ، ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين) ثم يقال ، لهذا الرجل وأمثاله ، إن مساواة المرأة بالرجل ، في كل شئ ، لا يقره شرع ولا عقل صحيح ، لأن الله – سبحانه – قد فاوت بينهما ، في الخلقة والعقل وفي أحكام كثيرة ، وجعل الرجل أفضل منها وقواماً عليها لكونه يتحمل من المشاق والأعمال ما لا تتحمله المرأة – غالباً – ، ولأن عقله أكمل من عقلها – غالباً – ولذلك جعله الله ، سبحانه ، قائما عليها حتى يصونها ويحفظها مما يضرها ويدنس عرضها ، وجعل شهادة المرأتين تعدل شهادة الرجل ، لكونه أكمل عقلا وحفظاً منها ، وخصها ، سبحانه بأن تكون حرثاً للرجل ومحل الحمل ، والولادة والرضاع ، فهى – في هذه الأحوال – مطالبة بأمور لا يطالب بها الرجل ، وهى – في نفس الوقت – تعجز عن الأعمال التى يقوم بها الرجل ، لأن حملها وولادتها وما أوجب الله عليها من العناية بأطفالها وتربيتهم وارضاعهم ، عند ضرورتهم الى ارضاعها لهم ، يمنعها من الكثير من الأعمال ، ولأن الرجل في حاجة شديدة الى بقاء المرأة في البيت لتربية أطفالها والعناية بشئون بيتها واعداد ما يحتاجه زوجها – في الغالب – وليس كل أحد يجد من يقوم مقام زوجته ، في العناية بهذه الشئون ، ثم المرأة هى موضع طمع الرجال للاستمتاع بها وقضاء وطرهم الجنسى منها ، فهى في أشد الحاجة الى من يحميها من الرجال ويقف سداً منيعاً دون عبث السفهاء بها ، أما ما ذكره من اختلاطها بالرجال ، في المدرسة والمعمل والشرطة وغير ذلك ، فليس أمراً جائزاً على اطلاقه ، بل فيه تفصيل ، وهو أنه لا يجوز لها ذلك إلا في حدود الشريعة حيث تأمن على نفسها وعرضها ، وتتمكن من الحجاب الشرعى وحيث تسلم من خلوة الرجل الأجنبى بها لقول النبى – صلى الله عليه وسلم – : (ما خلا رجل بإمرأة إلا كان الشيطان ثالثهما) ولقوله – صلى الله عليه وسلم – :

(لا يخلون رجل بإمرأة إلا ومعها ذو محرم ولا تسافر إمرأة إلا مع ذى محرم) .
ولأن الله سبحانه قد جعل الرجال قوامين على النساء بما فضلهم الله به عليهن في الخلق والخلق والعقل — كما تقدم — وبما ينفقونه من الأموال عليهن ، كما قال سبحانه : (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم) الآية ، فأطلق — سبحانه — في هذه الآية قيام الرجال على النساء ، ولم يخص ذلك بوقت دون وقت ، وهو سبحانه يعلم ما يكون في آخر الزمان ، فلو كان الحكم يتغير لبين ذلك سبحانه ، ولم يهمله أو لبينه رسوله — صلى الله عليه وسلم — في سنته فلما لم يقع شئ من ذلك علم أن قيام الرجال على النساء حكم مستمر الى يوم القيامة ، وقد علم ، كل من له أدني بصيرة بأحوال العالم الحاضر ، ما قد ترتب على أختلاط المرأة بالرجل ، في المدرسة والمعمل وغيرهما ، من الفساد الكبير ، والشر العظيم والعواقب الوخيمة ، وكل ذلك يبين فضل ما جاءت به الشريعة ، وأن الواجب هو الالتزام بأحكامها في جميع الأحوال ، وفي كل زمان ومكان ، والحذر من خلافها ، ومما ينبغى أن يعلم أن هذا التفضيل إنما هو للجنس على الجنس ، ولا يلزم من ذلك أن يكون كل فرد من أفراد الرجال أفضل من كل واحدة من أفراد النساء ، بل قد يكون بعض النساء أفضل من بعض الرجال من وجوه كثيرة — كما هو معلوم من النقل والواقع في كل زمن — فعائشة وخديجة وحفصة ، وغيرهن من أمهات المؤمنين — رضى الله عنهن جميعاً — أفضل من كثير من الرجال ، وهكذا في كل زمان يوجد في النساء من تفوق بعض الرجال ، في علمها وعقلها ودينها ، ولكن ذلك كله لا يلزم منه مساواة المرأة للرجل في كل شئ كما لا يلزم منه الدعوة الى مساواتها في الميراث والأحكام ، وقد سبق ، فيما ذكرنا من الأدلة عند الكلام على قصة عصا موسى وأهل الكهف ، أن الواجب على جميع المكلفين هو الإيمان بالمنزل ، والخضوع له والتصديق به والعمل بمقتضاه ، وأنه لا يجوز رده أو بعضه ، أو التكذيب بشئ منه ، لأن الله — سبحانه — هو أصدق قيلا من خلقه ، وهو العالم بأحوال عباده وما يصلحهم ، ولأنه سبحانه أمر باتباع المنزل ولم يجعل لعباده الخيرة في رد شئ منه ، ولأن رسوله — صلى الله عليه وسلم — هو أصدق الخلق وأكملهم عقلا وأزكاهم نفساً ، وهو الأمين على وحيه ، سبحانه ، وقد أخبر — عز وجل — أنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى ، وقد بلغ كلام ربه كما أنزل ، وبلغ شريعته كما أمر بذلك فلا يجوز لأحد بعد ذلك ، مخالفة المنزل أو تغيير المشروع برأى أو أجتهاد ، وقد أجمع العلماء

كافة على أنه لا يجوز لأحد التكذيب بشيء مما أنزل الله أو دفعه ، وعدم الرضى به أو العدول عما شرع ، وذكروا أن ذلك كفر صريح وردة عن الإسلام ، لما سبق من الأدلة ، ولقوله سبحانه في هذا المعنى (ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم) ، وقد سبق ما نقله الامام الكبير اسحاق بن راهويه والقاضي عياض بن موسى ، وشيخ الإسلام ابن تيمية — رحمة الله عليهم — من اجماع العلماء على ما ذكرنا فراجعه تجد ما يشفي ويكفي .

وأما اعتراضه على تعدد الزوجات وحجره على الشعب التونسي أن يجمع بين زوجتين فأكثر ، وزعمه أنه فعل ذلك بالاجتهاد في مفهوم قوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم) الآية ، فجوابه أن يقال : هذا من الغلط الكبير ، والجهل العظيم ، لأنه ليس لأحد من الناس أن يفسر كتاب الله بما يخالف ما فسره به رسوله محمد — صلى الله عليه وسلم — أو فسره به أصحابه — رضى الله عنهم — أو أجمع عليه المسلمون ، لأن الرسول — صلى الله عليه وسلم — هو أعلم الناس بتفسير كتاب الله وأنصحهم لله ولعباده ، وقد أباح الجمع لنفسه ولأمته ، وأمر بالعدل بين النساء وحذر من الميل ، وهكذا أصحابه — رضى الله عنهم — هم أعلم الناس ، بعد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ، بتفسير كتاب الله — عز وجل — كما أنهم أعلم الناس بسنته ، وهم أنصح الناس للناس ، بعد الأنبياء ، ولم يقل أحد منهم بتحريم الجمع ، فكيف يجوز — بعد ذلك — لحاكم أو عالم أن يقدم على خلافهم وأن يقول على الله خلاف ما علموه ، من شرع الله وأجمع عليه العلماء بعدهم ، هذا من أبطل الباطل ، ومن أقبح الكفر والضلال ، ومن أعظم الجرأة على كتاب الله وعلى أحكام شريعته بغير حق ، ثم ان من تأمل ما شرعه الله ، سبحانه ، من أباحة التعدد علم أن في ذلك مصالح كثيرة ، للرجال والنساء وللمجتمع نفسه — كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله — ، وعلم — أيضاً — أن ذلك من محاسن الشريعة الإسلامية التى بعث الله بها رسوله محمداً — صلى الله عليه وسلم — الى الناس كافة وجعلها مشتملة على ما فيه صلاحهم وسعادتهم ، في المعاش والمعاد ، واتضح له ، من ذلك ، — أيضا — أن أباحة التعدد من كمال احسان الله لعباده ولطفه بهم ، وله فيه الحكمه البالغة ، لمن تدبر هذا المقام وعقل عن الله شرعه وأحكامه ، وما ذاك إلا لأن المرأة عرضة لأشياء كثيرة ، منها المرض والعقم ، وغير ذلك ، فلو حرم التعدد لكان الزوج بين أمرين ، اذا كانت زوجته عاقراً أو كبيرة السن أو قد طال بها المرض وهو في حاجة الى من يعفه ويصونه ويعينه على حاجاته ،

أو في حاجة إلى الولد أو غير ذلك ، فإما أن يطلقها – وذلك مضرة عليه وعليها – وإما أن يبقيها في عصمته فيحصل له بذلك من الضرر والتعب الكثير ، والتعرض لما حرم الله من الفاحشة وغير ذلك من الأمور التى لا تخفى على المتأمل ، وكلا الأمرين شر لا يرضى بهما عاقل ، وقد يكون الرجل – أيضا – لا تعفه المرأة الواحدة فيحتاج إلى ثانية أو أكثر ليعف نفسه عما حرم الله ، وقد تكون المرأة التى لديه قليلة النسل ، وإن لم تكن عاقراً ، فيحتاج إلى زوجة ثانية أو أكثر لطلب تكثير النسل الذى حث عليه النبى – صلى الله عليه وسلم – ورغب فيه الأمة ، وقد تكون المرأة عاجزة عن الكسب وليس لها من يقوم عليها ويصونها فتحتاج الى زوج يقوم عليها ويعفها ، الى غير ذلك من المصالح العظيمه للرجل والمرأة وللمجتمع نفسه ، في تعدد الزوجات ، وقد تكثر النساء بسبب الحرب أو غيرها فيقل من يقوم عليهن فيحتجن الى زوج يعفهن ويرعى مصالحهن ويحصل لهن ، بسببه ، الولد الشرعى ، وقد علمت – مما ذكرنا سابقاً – أن الله – سبحانه ، هو الحكيم العليم في كل ما قضاه وقدره فلا يجوز لأحد – كائنا من كان – أن يعترض عليه في حكمه أو يتهمه في شرعه ، كما أنه لا يجوز لأحد أن يزعم أن غير حكم الله أحسن من حكمه ، أو أن غير هدى الرسول – صلى الله عليه وسلم – أحسن من هديه ، كما قال الله – عز وجل – : (أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون) ، وكان النبى – صلى الله عليه وسلم – يقول في خطبه : (أما بعد : فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدى هدى محمد – صلى الله عليه وسلم – ، وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة) والآيات والأحاديث في هذا الباب كثيرة ، وقد كان بعض أهل الجاهلية يجمعون بين العدد الكثير من النساء فجاء الإسلام وقصرهم على أربع ، كما في قصة غيلان بن سلمه – رضى الله عنه – فإنه أسلم وتحته عشرة ، نسوة فأمره النبى – صلى الله عليه وسلم – أن يختار منهن أربعاً ويفارق سائرهن ، وثبت عن النبى – صلى الله عليه وسلم – ما يدل على أن الله ، سبحانه ، أباح لنبييه الكريمين داود وسليمان ، عليهما السلام – أكثر من أربع ، فجاءت الشريعة الاسلامية المحمدية الكاملة العامة لجميع البشر على يد أفضل الخلق وخاتم الرسل – عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام – بأمر وسط يجمع المصالح كلها وهو إباحة الجمع بين أربع من النساء ، ومنع ما زاد على ذلك ، وقد أجمع العلماء – رحمهم الله – على إباحة الجمع بين أربع – كما تقدم – وأجمعوا – أيضا – على تحريم ما زاد على ذلك ، وقد شذ عنهم ، في جواز الزيادة

على ذلك ، من لا يعتد بخلافه ما عدا النبى – صلى الله عليه وسلم – فإن الله خصه بخصائص ، منها جواز الجمع بين تسع نسوة ، لأسباب وحكم كثيرة ليس هذا موضع ذكرها – ومن تأمل حال من أنكر التعدد ، كالنصارى وأشباههم ، علم – من واقع الكثير منهم – أنهم وقعوا فيما حرم الله من الزنا ، واتخذوا الخدينات الكثيرات فاعتاضوا الحرام عن الحلال ، والخبيث عن الطيب ، وشابهوا من قال الله فيهم (أتستبدلون الذى هو أدنى بالذى هو خير) ومعلوم أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – هو أعلم الناس بتفسير كتاب الله ، وقد فسر قوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) بأن المراد من ذلك أباحة الجمع بين أربع من النساء فأقل دون ما زاد عن ذلك ، وهكذا اصحابه – رضى الله عنهم – لم يحفظ أن أحداً منهم أنكر الجمع بين أربع أو نكح أكثر من أوبع وهم أعلم الناس – بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم – بتفسير كتاب الله كما أنهم أعلم الناس بسنته – عليه الصلاة والسلام – كما سبق بيانه – ، وفي ذلك كفاية ومقنع لطالب الحق ، والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا به .

وأما المنكر السادس ، من المنكرات الستة التى سبق ذكرها ، وهو زعمه أن المسلمين في أكثارهم من الصلاة على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قد ألهوه بذلك ، فجوابه أن يقال : إن هذا ليس من التأليه لرسول الله – صلى الله عليه وسلم والعبادة له ، بل ذلك عبادة لله وحده وأمتثال لأمره – عز وجل – حيث قال في سورة الأحزاب : (إن الله وملائكته يصلون على النبى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) فقد أخبر ، سبحانه ، أنه وملائكته يصلون على النبى – صلى الله عليه وسلم – ثم أمر المؤمنين بالصلاة والسلام عليه ، فدل ذلك على شرعية الاكثار من الصلاة والسلام عليه – صلى الله عليه وسلم – وأن ذلك من أفضل القربات ، وقد أجمع علماء الإسلام على ذلك وصح عنه – صلى الله عليه وسلم – أنه أمر بذلك ورغب فيه فقال : (إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على فإنه من صلى على صلاة واحدة صلى الله عليه بها عشراً ثم سلوا الله لى الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا تنبغى الا لعبد من عباد الله ، وأرجو أن أكون أنا هو ، فمن سأل الله لى الوسيلة حلت له الشفاعة) ، وفي الصحيحين – واللفظ للبخارى – عن كعب بن عجرة – رضى الله عنه – أن الصحابة – رضى الله عنهم – قالوا : يا رسول الله أمرنا الله أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك ؟ ، فقال : (قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم إنك

حميد مجيد ، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم إنك حميد مجيد) ، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة ، والصلاة من الله سبحانه ، معناها : الثناء على عبده في الملأ الأعلى بذكر صفاته الحميدة ، وأعماله الجليلة ، ومن العباد طلبهم ذلك من الله سبحانه ، ويراد بالصلاة – أيضاً – الثناء من الله سبحانه على عبده ورحمته أياه ، كما في قوله سبحانه : (يا أيها الذين آمنوا أذكروا الله ذكراً كثيراً وسبحوه بكرة وأصيلا ، هو الذى يصلى عليكم وملائكته ليخرجكم من الظلمات الى النور وكان بالمؤمنين رحيماً) ، و هذه المسألة من أوضح المسائل لصغار طلبة العلم ، وعامة المسلمين ، فكيف خفى هذا على زعيم كبير؟ فالله المستعان .

فإن قيل : إذا كان الاكثار من الصلاة والسلام على النبى – صلى الله عليه وسلم – ليس تأليهاً له ، فما هو التأليه للرسول – صلى الله عليه وسلم – والعبادة له ؟ ، قلنا : إن التأليه للرسول – صلى الله عليه وسلم – ولكثير ممن يسمون بالأولياء وغيرهم ، واقع من كثير من الجهال ، ومنتشر في أنحاء الأرض ، يعلم ذلك من خبر واقع الناس ، وعرف دين الله الذى بعث به رسله وأنزل به كتبه ، وخلق الثقلين من أجله ، وهذا التأليه – الذى وقع من كثير من الجهال – هو صرف بعض العبادة للنبى – صلى الله عليه وسلم – أو لغيره من المخلوقين ، كدعائه والاستغاثة به وطلبه المدد والشفاء للمرضى ، والنصر على الأعداء ، ونحو ذلك من أنواع العبادة ، والله سبحانه أوجب على عباده أن يخصوه بالعبادة ، ونهاهم عن الشرك به ، وبعث الرسل وأنزل الكتب لبيانها وبيان ما يضادها ، كما قال – عز وجل – (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) وقال ، سبحانه (الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير أن لا تعبدوا إلا الله) الآية ، وقال – عز وجل – : (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن إعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) ، وقال سبحانه : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء) ، والآيات في هذا المعنى كثيرة فالله سبحانه ، هو الذى يشفى المرضى ، وينصر على الأعداء ، ويكشف الكروب ويجيب المضطر ، وينزل المدد على عباده – اذا لجئوا اليه واستغاثوا به – كما قال سبحانه : (إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم أني ممدكم بألف من الملائكة مردفين ، وما جعله الله إلا بشرى ولتطمئن به قلوبكم وما النصر إلا من عند الله إن الله عزيز حكيم) ، وقال سبحانه (إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم) ، وقال – عز وجل – : (أم من يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء) ، وقال سبحانه : (وقال ربكم أدعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون

جهنم داخرين) ، وقد عرف المشركون ذلك في جاهليتهم ، فكانوا يشركون في حال الرخاء ، وأما في حال الشدائد فيخلصون لله العبادة كما قال – عز وجل – : (فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون) ، كما اعترفوا – أيضاً – أن الله ، سبحانه ، هو الخالق الرازق ، النافع ، الضار ، المدبر لأمور العباد ، وأنهم ما عبدوا غيره – من الأنبياء ، والأولياء والملائكة والجن والأصنام والأوثان – إلا ليشفعوا لهم عند الله وليقربوهم لديه زلفى ، كما ذكر الله عنهم ذلك في كتابه المبين حيث قال – عز وجل – في سورة يونس : (ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله) الآية ، وقال في سورة الزمر : (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصاً له الدين ، ألا لله الدين الخالص والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا الى الله زلفى إن الله يحكم بينهم فيما هم فيه يختلفون ، إن الله لا يهدى من هو كاذب كفار) ففى هذه الآيات وغيرها من الآيات الكثيرة ، الدلالة الصريحة على أن الله سبحانه هو إلا له الحق ، المستحق للعبادة ، وأنه لا يجوز تأليه غيره ولا صرف شئ من ذلك لسواه ، كما قال – عز وجل – : (وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم) وقال سبحانه (ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه هو الباطل وأن الله هو العلى الكبير) ، وقد أخبر ، سبحانه في غير موضع من كتابه ، أنه حرم الشرك على عباده وأنه لا يغفر لمن لقيه به ، كما أخبر أن صرف شئ من العبادة لغيره شرك به وعبادة لسواه كما قال سبحانه : (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالا بعيداً) ، وقال – عز وجل – في سورة المائدة (لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح بن مريم وقال المسيح يا بنى إسرائيل اعبدوا الله ربي وربكم إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار وما للظالمين من أنصار) ، وقال تعالى : (ذلكم الله ربكم له الملك والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير ، إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير) فبين ، سبحانه في هذه الآية ، أن أن دعاءهم غيره شرك به – عز وجل كما أوضح – سبحانه – أن ذلك من الكفر الأكبر فقال – عز وجل – : (ومن يدع مع الله إلها آخر لا برهان له به فإنما حسابه عند ربه إنه لا يفلح الكافرون) ، وأخبر – عز وجل – أنه لا أضل ممن دعى غير الله وأن المدعوين من دونه – من الملائكة والأنبياء وغيرهم – يتبرؤون من عابديهم وداعيهم ، وأنهم غافلون عن ذلك لا شعور لهم به ، فقال سبحانه : (ومن أضل

ممن يدعون من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة وهم عن دعائهم غافلون وإذا حشر الناس كانوا لهم أعداءاً وكانوا بعبادتهم كافرين) وقال ، سبحانه : (ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا مكانكم أنتم وشركاءكم فزيلنا بينهم وقال شركاؤهم ما كنتم إيانا تعبدون ، فكفى بالله شهيداً بيننا وبينكم إن كنا عن عبادتكم لغافلين) والآيات ، في هذا المعنى ، كثيرة معلومة ، وفيما ذكرناه منها كفاية ودلالة صريحة على أن العبادة حق الله وحده وأنه لا يجوز صرف شئ منها لغيره ، سبحانه ، فالواجب على أهل العلم أن يبينوا ذلك للناس وأن يشرحوا لهم حقيقة التوحيد الذى بعث الله به رسوله محمداً — صلى الله عليه وسلم — ومن قبله من الرسل ، وأن يعلموهم ما جهلوا من ذلك ، وأن يحذروهم من الشرك بالله عز وجل — ، وعلى الحكام أن ينفذوا أمر الله في عباده ، ويمنعوهم من عبادة غيره ومخالفة شريعته على ما جاء في كتاب الله ، وسنة رسوله — عليه الصلاة والسلام — مستعينين بعلماء الحق على معرفة ما جهلوا من كتاب الله ، أو سنة رسوله — عليه الصلاة والسلام — ، وفي ذلك عزهم وشرفهم ، ونجاتهم ، في الدنيا والآخرة ، وقد صح عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) ، وقال — عليه الصلاة والسلام — : (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) ، وقال — صلى الله عليه وسلم — : (من دل على خير فله مثل أجر فاعله) ، وفي الأثر المشهور عن عثمان — رضى الله عنه — ، وهو مروى عن عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — أيضاً — : (إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن) ، وقال الامام مالك — رحمه الله — : (لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها) ، وهذه الكلمة العظيمة هى قول جميع أهل العلم ، والذى صلح به الأولون وصاروا به قادة الناس وأئمة الهدى وحكام الأرض ، هو أتباع كتاب الله وسنة رسوله — عليه الصلاة والسلام — ورد ما تنازعوا فيه إليهما ، لا إلى آراء الناس واجتهاداتهم ، ولن يصلح آخرهم إلا بهذا الأمر ، الذى صلح به أولهم ، فنسأل الله أن يوفق أئمة المسلمين وعلماءهم لذلك ، وأن يجمع كلمتهم على الحق ، وأن يصلح عامة المسلمين ويمن عليهم بالفقه في الدين ، ويولى عليهم خيارهم أنه جواد كريم .

ماذا يجب على رؤساء الدول الإسلامية
إزاء ما نسب إلى الرئيس أبي رقيبة ؟ ؟

لا شك أن ما نسب إلى الرئيس أبي رقيبة ، من القول بتناقض القرآن وإنكار عصا موسى وقصة أهل الكهف ، والتنقص للرسول — صلى الله عليه وسلم —

ونسبته الى الكذب على الله ، سبحانه ، أنواع من الكفر الصريح والردة عن الإسلام . وهكذا دعوته الحكام الى تطوير الأحكام وزعمه أن إعطاء الأنثى — في الميراث — نصف الذكر ، نقص تجب إزالته ، لأنه ليس منطقياً ولا يناسب تطور المجتمع ، وهكذا حجره تعدد النساء ، لكونه لا يناسب تطور المجتمع ، كل ذلك من الكفر الصريح والاعتراض على الله ، سبحانه والاتهام له في حكمه — كما تقدم بيان ذلك — فالواجب على جميع رؤساء الدول الإسلامية — قطع العلاقات السياسية معه حتى يعلن التوبة الصريحة مما نسب اليه ، أو التكذيب لذلك بطرق الأعلام الرسمية ، حتى يعلم الناس حقيقة ما هو عليه ، وحتى يعاملوه بما يجب أن يعامل به . وحتى لا يتأسى به غيره ، من الحكام أو غيرهم ، لأن ما نسب اليه من أنكر المنكرات التي يجب انكارها على من وقعت منه — حسب القدرة — ، ولا شك أن قطع العلاقات معه من إنكار المنكر المستطاع ، من الدول الإسلامية ، كما قال النبي — صلى الله عليه وسلم — : (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان) ، وقال — عليه الصلاة والسلام — : (ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ، ويقتدون بأمره ، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف ، يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون ، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن ، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل) ، وأبلغ من ذلك وأشد في التحذير من السكوت على المنكر قول الله — عز وجل — : (لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ، كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون) ، والله المسؤول ، سبحانه ، أن يهدينا وسائر المسلمين لما فيه صلاح الدين والدنيا ، وأن يوفق حكام المسمين للتمسك بكتابه ، وسنة نبيه — صلى الله عليه وسلم — ، والحكم بشريعته ، والتحاكم إليها ، والإنكار على من خالفها ، وأن يجمع كلمتهم على الهدى إنه ولي ذلك والقادر عليه .

وصلى الله وسلم على عبده ورسوله وخيرته ، من خلقه ، نبينا وإمامنا محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين .

رئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عبد العزيز عبد الله بن باز